الموجز السياساتي 9
بشأن خطتنا المشتركة

خطة جديدة للسلام

تموز/يوليه 2023

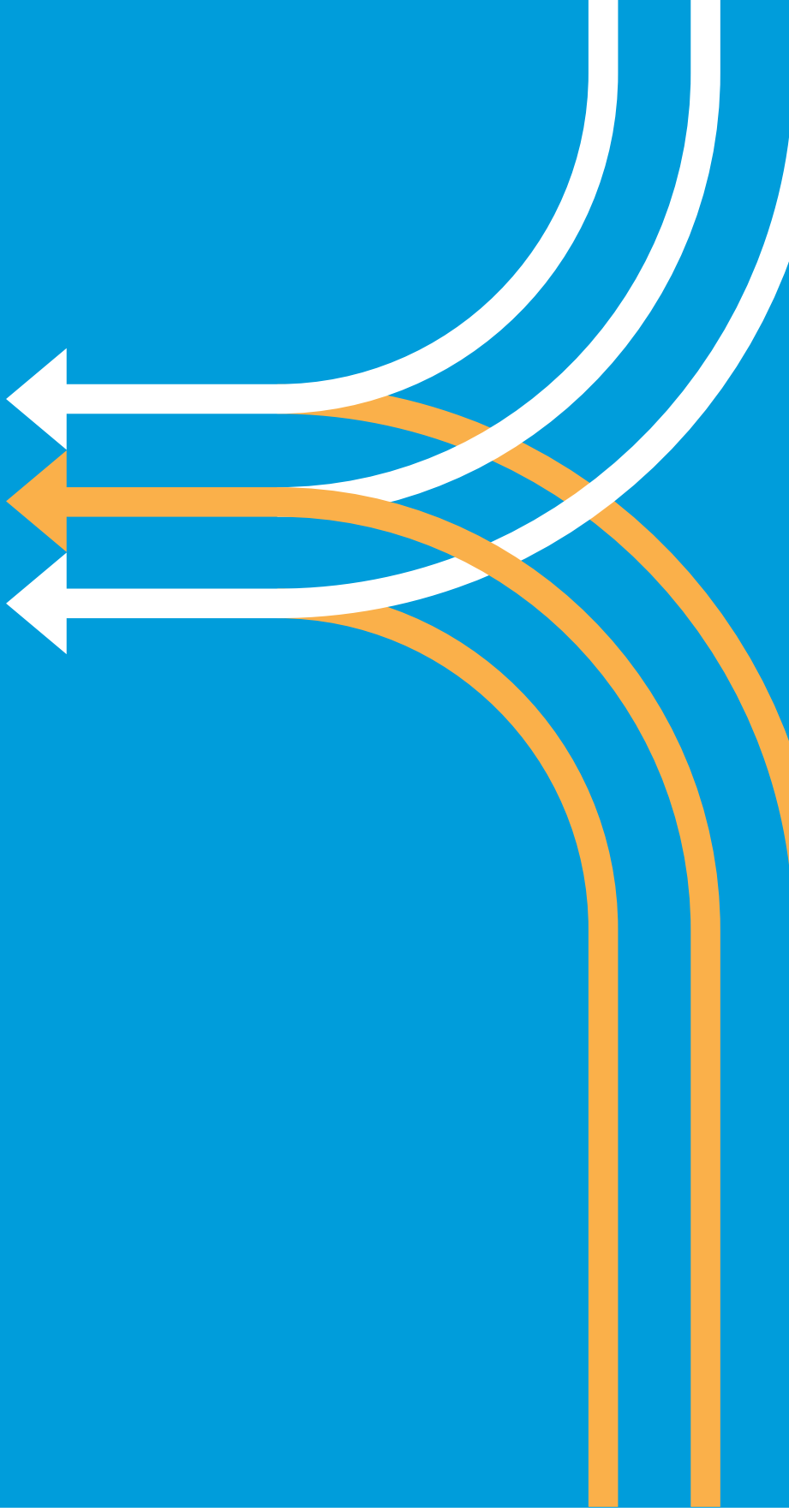

الأمم المتحدة

مقدمة

توطئة

لن نستطيع التغلب على التحديات التي نواجهها إلا بتمتين التعاون الدولي. لذا، فإن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل المزمع عقده في عام 2024 يتيح فرصة للاتفاق على حلول متعددة الأطراف من أجل غد أفضل، حلولٍ تعزز الحوكمة العالمية لما فيه المصلحة لأجيال الحاضر والمستقبل (قرار الجمعية العامة 307/76). وقد دُعيتُ، بصفتي الأمين العام، إلى تقديم مساهمات في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة في شكل توصيات عملية المنحى، استنادا إلى المقترحات الواردة في تقريري المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، الذي كان إعداده في حد ذاته استجابة للإعلان الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 1/75). ويندرج هذا الموجز السياساتي ضمن هذه المساهمات.

الغاية من هذا الموجز السياساتي

تعهد رؤساء الدول والحكومات في الإعلان الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة بتعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات. ويقتضي الإيفاء بهذا التعهد أن تُحدث الدول الأعضاء تغييرات كبرى في أعمالها وفي التزامها بتدعيم النظام المتعدد الأطراف وتوطيده بوصفه الوسيلة الوحيدة المجدية في التصدي لمجموعة متشابكة من التهديدات العالمية وتحقيق وعود ميثاق الأمم المتحدة في أنحاء العالم قاطبة.

ويجب على الدول الأعضاء أن تبدد مشاعر القلق العميق المعتمل في نفوس الناس ولدى البلدان من تقاعس الحكومات والمنظمات الدولية عن تلبية تطلعاتهم. وتكمن أسباب ذلك الاستياء في الجوع والنزوح والعنف التي يقاسي أهوالها ملايين البشر. وتؤدي مظاهر اللامساواة والظلم داخل الدول وفيما بين الدول إلى نشوء مظالم جديدة. فقد خلقت الشك في قدرة الحلول المتعددة الأطراف على تحسين حياة الناس وقوّت النداءات الداعية إلى انتهاج أشكال جديدة من السياسات الانكفائية. وقد صار الشباب في كل مكان يشعرون بخيبة الأمل في آفاق مستقبلهم في سياق يطبعه استمرار درجات حرارة الكوكب في الارتفاع واتساع رقعة التهميش واستعار لهيب النزاعات.

أما الخيار المطروح أمامنا فلا غبار عليه. فما لم تصبح فوائد التعاون الدولي ملموسة ومنصفة بشكل أكبر، وما لم تتمكن الدول من إدارة تنافسها وتجاوز انقساماتها الحالية لإيجاد حلول عملية للمشاكل العالمية، فإن معاناة البشر لن تزداد إلا سوءا. ونادرا ما اشتدت الحاجة إلى تضافر البلدان كافة للوفاء بعهد الاتحاد بين الأمم فكانت أكثر إلحاحاً مما هي عليه الآن[1].

وقدم تقريري عن خطتنا المشتركة رؤية للوفاء بهذا الوعد. فقد رسم خطوط نظام متعدد الأطراف أكثر عدلا وترابطا وفعالية. ويجب أن يكون العمل من أجل السلام هو نقطة البدء التي ينطلق منها بناء نظام تعددية الأطراف الجديد هذا، لا لأن الحرب تقوض التقدم في تنفيذ سائر خططنا وحسب، بل لأن السعي إلى تحقيق السلام هو الذي وحّد الدول في عام 1945 حول الحاجة إلى حوكمة عالمية ومنظمة دولية.

ويتعين الوعي في ظل تعددية الأطراف الجديدة أن النظام العالمي في طور التغير. ويجب التكيف مع واقع التشرذم المتزايد الذي يطبع المشهد الجيوسياسي. ويجب التصدي لظهور مجالات نزاع محتملة جديدة. ويجب التصدي أيضا لعدد لا حصر له من التهديدات العالمية التي حكمت على الدول بالترابط، شاءت ذلك أم أبت. فهذا النظام الجديد لتعددية الأطراف يقتضي منا أن ننظر إلى ما هو أبعد من مصالحنا الأمنية الضيقة. ولا يمكن السعي إلى إحلال السلام الذي نصبو إليه إلا إذا سرنا في مسار موازٍ لمساري التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

لقد سجل نظام الأمن الجماعي الذي تجسده الأمم المتحدة إنجازات مرموقة. فقد نجح في منع اشتعال نيران مواجهة جديدة على الصعيد العالمي. ولقد حقق التعاون الدولي للبشرية المزيد من الأمن والازدهار في مجالات يتسع نطاقها ليشمل التنمية المستدامة ونزع السلاح وحقوق الإنسان وتمكين المرأة ومكافحة الإرهاب وحماية البيئة. وساعدت جهود صنع السلام وحفظ السلام على إنهاء الحروب ومنع تطور العديد من الأزمات إلى أعمال عنف تأتي على الأخضر واليابس. وحيثما نشبت حروب، استطاعت الأمم المتحدة في حالات كثيرة بفضل العمل الجماعي الذي تقوم به أن تقصر من أمدها وأن تخفف من آثارها، أسوئِها وطأةً.

ومع ذلك، لا يزال السلام أمنية عسيرة المنال بالنسبة إلى عدد كبير من الناس في قاطبة ربوع العالم. فما انفكت النزاعات تجلب الدمار وما برحت أسبابها تزداد تعقيدا وحلها يزداد استعصاء. وهذا ما قد يجعل من السلام مهمة يبدو تحقيقها ضربا من المحال. ومع ذلك، فإن القرارات التي يتخذها البشر وإجراءاتهم السياسية هي التي يمكن في الواقع أن تحقق آمال السلام أو تُحبِطها. ودائما ما تكون الحرب خيارا من ضمن الخيارات المطروحة، إذ يُتخذ السلاح بديلا للحوار والقسر عوضا عن التفاوض والإكراه بدلا من الإقناع. وهناك تكمن فرصتنا الكبرى، لأنه إذا كانت الحرب خيارا، فالسلام أيضا يمكن أن يكون خيارا. لقد حان الوقت لمعاودة الالتزام بالسلام. وقد بسطتُ في هذه الوثيقة رؤيتي للسبيل الذي يمكننا من الأخذ بذلك الخيار.

العالم في لحظة مفصلية

التحول الجيوسياسي

يتأثر عمل الأمم المتحدة جوهريا بمدى استعداد دولها الأعضاء للتعاون. وكان "التحسن في العلاقات بين الدول" (A/47/277-S/24111، الفقرة 8) في نهاية الحرب الباردة هو الذي ساعد على التوصل إلى توافق في الآراء في مجلس الأمن ومكن المنظمة من التصدي للأخطار التي تهدد الأمن الجماعي. وعلى ضوء هذه الخلفية قُدمت خطة السلام في عام 1992.

ونحن نوجد حاليا في منعطف مهم. لقد انتهت فترة ما بعد الحرب الباردة. ويجري الانتقال إلى نظام عالمي جديد. وفي حين لم تتضح بعد معالم ذلك النظام، أشار القادة في مختلف أرجاء العالم إلى التعددية القطبية باعتبارها واحدة من سماته المميزة. وفي هذه اللحظة الانتقالية، أصبحت ديناميات السلطة مجزأة بشكل متزايد مع ظهور أقطاب نفوذ جديدة، وتشكل كتل اقتصادية جديدة، وإعادة تحديد محاور التنازع. وازداد التنافس بين الدول الكبرى وتلاشت الثقة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ويسعى عدد من الدول بصورة متزايدة إلى تعزيز استقلالها الاستراتيجي وتحاول المناورة عبر الخطوط الفاصلة القائمة. وساهمت جائحة

مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والحرب في أوكرانيا في تسريع هذه العملية. وقد خبا وهج وحدة الهدف التي عبرت عنها الدول الأعضاء في أوائل تسعينيات القرن العشرين.

واليوم، تومئ عقائد الأمن القومي في دول عديدة إلى اشتداد المنافسة الجيوستراتيجية في العقود القادمة. فقد سجلت النفقات العسكرية على الصعيد العالمي رقما قياسيا جديدا في عام 2022 ، حيث وصلت إلى 2,24 تريليون دولار[2]. وتداعت أطر تحديد الأسلحة وترتيبات إدارة الأزمات التي ساعدت على تطويق حدة الصراعات بين الدول العظمى ومنع نشوب حرب عالمية أخرى. وأدى تداعيها، على الصعيدين العالمي والإقليمي، إلى زيادة إمكانية حدوث مواجهات خطيرة وسوء تقدير ودوامات من التصعيد. وغدا النزاع النووي مجددا جزءا من الخطاب العام. وفي الوقت ذاته، اغتنم بعض الدول مظاهر الغموض الراهن فرصةً لإعادة تأكيد نفوذها أو لمعالجة النزاعات الطويلة الأمد بوسائل قسرية.

وأدى التنافس الجيوستراتيجي إلى التشرذم على المستوى الجيواقتصادي[3]، وتعمقت الشروخات القائمة في ميادين التجارة والتمويل والاتصالات وتفاقمت مشاعر القلق من عمليات نقل التكنولوجيات، من قبيل أشباه الموصلات. وتؤدي الجهود المبذولة لتأمين الحصول على كل من السلع الأساسية والسلع الاستراتيجية، كالمعادن الأرضية النادرة، إلى وقوع تحول في سلاسل الإمداد العالمية. وفي بعض المناطق، يتجلى الانقسام السياسي العالمي في تفكك عدد من جهود التكامل الإقليمي التي ساهمت في تحقيق الاستقرار الإقليمي على امتداد عقود من الزمن.

ومع ذلك، فإن حتمية التعاون واضحة للعيان. ويمكن أن تقود المنافسة المنفلتة بين الدول النووية إلى إبادة البشر. ويثير عدم التصدي للتهديدات العالمية الأخرى مخاطر تهدد وجود الدول والمجتمعات في أنحاء العالم قاطبة. وحتى في الفترة التي بلغت فيها الحرب الباردة أوجها، كان بمقدور الكتلتين المتعارضتين إيديولوجيا وسياسيا، والحركة النشطة لبلدان عدم الانحياز، العثور على سبل للنهوض بالأهداف المشتركة عن طريق التعاون الدولي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة. وهناك أسباب تحمل على الاعتقاد بأن الدول الأعضاء ستظل تدرك قيمة التعاون الدولي حتى في سياق عالمي اتسعت فيه رقعة التشرذم والتصدع. وقد تمكنت من تجاوز خلافاتها للتحرك جماعيا في وجه التهديدات الخطيرة، كما يبرهن على ذلك التوافق القائم منذ زمن طويل حول استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، لا تزال أغلبية من الدول تبذل الكثير في سبيل تعزيز النظام المتعدد الأطراف باعتباره عنصرا جوهريا في ضمان سيادتها واستقلالها ووسيلة لكفالة اعتدال سلوك الدول الكبرى.

سلسلة من التهديدات المتشابكة

أصبحت الدول، أكثر من أي حقبة مضت، غير قادرة على حماية نفسها من أسباب عدم الاستقرار وانعدام الأمن العابرة للحدود. وحتى الحدود الأشد تحوُّطا بمقومات الأمن عاجزةٌ عن احتواء الآثار الناجمة عن ارتفاع درجة حرارة الكوكب، أو أنشطة الجماعات الإجرامية أو الإرهابيين، أو انتشار الفيروسات الفتاكة. فالتهديدات العابرة للحدود الوطنية أصبح بعضها يصب في اتجاه بعض على نحو متزايد. وأصبحت آثارها المتعاضدة تتجاوز قدرة أي دولة على التصدي لها بمفردها.

تغير طبيعة النزاع المسلح - أدت الزيادة الكبيرة في عدد النزاعات المسلحة التي نشبت في العقد الماضي إلى عكس اتجاه التراجع الذي دام 20 عاما[4]. وفي عام 2022، بلغ عدد الوفيات المرتبطة بالنزاعات أعلى مستوى له منذ 28 عاما[5]. وقد خلف ذلك عواقب وخيمة على الناس والمجتمعات كان من بينها ارتكاب فظائع جماعية وجرائم ضد الإنسانية. وقد تكون النزاعات الدولية في طريقها إلى الظهور من جديد. فالحروب الأهلية، التي لا تزال تمثل الغالبية العظمى من النزاعات في الوقت الراهن، قد غدت بشكل متزايد متورطة في الديناميات العالمية والإقليمية بحيث إن ما يقرب من نصف جميع النزاعات المندلعة في عام 2021 اتخذ طابعا دوليا[6]. وقد زاد ذلك من خطر المواجهة المباشرة فيما بين الجهات الفاعلة الخارجية التي أصبحت، في حالات بعينها، أطرافا حقيقية في النزاع. وقد تكاثرت الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، ومنها الجماعات الإرهابية، ويحتفظ العديد منها بصلات وثيقة بالمصالح الإجرامية. فكثيرا ما تنخرط هذه الجماعات في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتسريبها وتحصل على أحدث التكنولوجيات وعلى أسلحة ترقى إلى مستوى الأسلحة العسكرية التي يتم الحصول عليها من مخزونات غير مؤَمَّنة بشكل محكم ومن عمليات النقل من السوق غير المشروعة، أو من الدول نفسها. وقد أدى التعقيد المتزايد لبيئة النزاعات إلى جعل تسوية النزاعات أمرا

أشد صعوبة، حيث تتشابك الديناميات المحلية والإقليمية بطرق معقدة مع مصالح الأطراف الخارجية، كما أن وجود الجماعات التي تصنفها الأمم المتحدة ضمن فئة الجماعات الإرهابية والتي تعمل عبر المناطق يطرح مجموعة من التحديات. وتؤدي النزاعات أيضا إلى تفاقم أنماط التمييز القائمة سلفا. فكراهية النساء، خارج نطاق الإنترنت وداخله، وإنْ كانت تغذي العنف الجنساني والجنسي في ربوع العالم قاطبة، إلا أن التحديات الإضافية المرتبطة بحالات النزاعات والمتمثلة في ضعف المؤسسات والإفلات من العقاب وانتشار الأسلحة التي يكون الرجال هم حملتها في الأغلب الأعم، تؤدي في حالات النزاعات إلى استفحال المخاطر بدرجة كبيرة.

وتؤثر النزاعات المسلحة تأثيرا بالغا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعيش ربع البشر في بلدان منكوبة بنزاعات. والنزاع هو سبب رئيسي في نزوح أكثر من 108 ملايين شخص تركوا ديارهم قسرا في جميع أنحاء العالم – وذلك يفوق عدد الأشخاص الذين نزحوا قبل عقد من الزمان بأكثر من الضعف[7]. وسيظل تحقيق خطة عام 2030 أمرا مستحيلا بالنسبة إلى أعداد كبيرة من البشر إذا لم تنحسر النزاعات والعنف وانتشار الأسلحة بشكل كبير.

استمرار العنف خارج نطاق النزاعات المسلحة – إن آفة العنف لا تؤثر فحسب في حياة الناس الذين يعيشون في خضم نزاعات مسلحة وفي سبل عيشهم، وإنما تؤثر في غيرهم أيضا. فلا يزال الإرهاب خطرا يتهدد العالم أجمع، حتى وإن كان وقعه في البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة أشد. وكثيرا ما تكون كراهية النساء جزءا من الخطاب المستخدم لتبرير تلك الاعتداءات، وهذا ما يُلفت الانتباه إلى التقاطع الحاصل بين التطرف والعنف الجنساني. وقد أصبحت أشكال أخرى من العنف تحديات وجودية في أجزاء كثيرة من العالم. ففي الفترة من عام 2015 إلى عام 2021، فَقَد ما يقدر بنحو 3,1 ملايين شخص حياتهم في جرائم القتل العمد، وهو عدد مهول يتقزَّم أمامه العدد المقدر لمن قتلوا في نزاعات مسلحة خلال نفس الفترة ألا وهو 700 000 قتيل[8]. وبلغ عدد الأشخاص الذين قتلوا بسبب الجريمة المنظمة نفس عدد الأشخاص الذين قضوا في نفس الفترة في جميع النزاعات المسلحة مجتمعة. وعلى الرغم من أن أربعة تقريبا من بين كل خمسة من ضحايا جرائم القتل العمد هم من الرجال، فإن هذا العنف له آثار مرعبة على النساء. ويكون قتلهن راجعا في الأغلب الأعم إلى اعتبارات جنسانية[9]. وتشير التقديرات على الصعيد العالمي إلى أن طفلا واحد من كل طفلين اثنين يتراوح سنهما بين عامين اثنين و17 عاما يكابد شكلا من أشكال العنف كل عام[10].

مخاطر استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة كأسلحة – لقد ظل الترابط بين التكنولوجيا والحرب ترابطا عضويا على امتداد تاريخ البشرية. فالتقنيات الذي ابتكرها الإنسان لتحسين حياته، من الأحجار الحادة إلى تقسيم الذرة، قد جرى أيضا تسخيرها لأغراض التدمير. وعصرُنا ليس استثناءً. فالتكنولوجيات التي يتسارع تطورها والتقارب فيما بينها تملك القدرة على إحداث تغيير جذري في ديناميات النزاعات في المستقبل غير البعيد. وقد طرأت زيادة على نطاق الحوادث المتصلة بالاستخدام الخبيث للتكنولوجيات الرقمية من قِبَل الدول والجهات الفاعلة من غير الدول مثلما ازداد حجمها وحدتها وتعقيدها (الفقرة 6 من الوثيقة A/76/135). ويشكل انتشار استعمال المنظومات الجوية المسلحة غير المأهولة (التي يشار إليها أيضا باسم الطائرات المسيرة) في النزاعات المسلحة اتجاها ملحوظا آخر، مع زيادة اللجوء إلى درجات متفاوتة من الحِذق الفني من جانب الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، بما يشمل الإرهابيين. وكثيرا ما استعملت لمهاجمة أهداف مدنية، بما في ذلك البنية التحتية الحيوية، وشكلت خطرا يهدد عمليات السلام. وتكشف التطورات الحاصلة في الذكاء الاصطناعي والتقنيات الكمومية، بما في ذلك تلك المتعلقة بمنظومات الأسلحة، عن عدم كفاية أطر الحوكمة الحالية. إن اتساع نطاق ثورة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وإن غدا جليا الآن، إلا أن الضرر التي يحتمل أن ينجم عنها – بالنسبة إلى المجتمعات والاقتصادات بل وبالنسبة إلى أساليب الحرب ذاتها – لا يمكن التنبؤ به. وفي مقدور التطورات التي حصلت في علوم الحياة أن تجعل الأفراد قادرين على أن يُوقِعوا الموت ويُحدِثوا الاضطراب على نطاق عالمي.

إن ظهور أدوات برمجية قوية يمكنها نشر المحتوى وتزييفه على الفور وعلى نطاق واسع يُرهِص بمجيء واقع جديد مختلف نوعيا. وكما يوضح الموجز السياساتي الذي أعددته بشأن سلامة المعلومات على المنصات الرقمية[11]، فإن المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية ممارسات متفشية على منصات وسائل التواصل الاجتماعي وهي تخلف آثارا مدمرة في السياقات الاجتماعية والسياسية المتقلبة. وتشكل سهولة حصول الجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما الجماعات الإرهابية، على هذه التكنولوجيات

خطرا جسيما. واستغلت الجماعات الإرهابية والمؤيدون المنتسبون إليها هذه التكنولوجيات لتنسيق الهجمات والتخطيط لها، بما في ذلك الهجمات السيبرانية، وتجنيد أعضاء جدد في صفوفها والتحريض على الكراهية والعنف. وفي الوقت نفسه، وضعت منصات وسائل التواصل الاجتماعي، التي تعمل إلى حد كبير بدون لوائح مخصصة لمكافحة الضرر الواقع على الإنترنت ومتوافقة مع معايير حقوق الإنسان، أساليب عمل تفتقر إلى روح المسؤولية حيث تعطي الأولوية للربح على حساب رفاهية وسلامة مستخدميها ومجتمعاتها.

ازدياد مظاهر عدم المساواة داخل الدول وفيما بين الدول – لقد قطعنا نصف الشوط الذي يفصلنا عن عام 2030 ومع ذلك فما زال شعار خطة التنمية المستدامة بألا يترك أحد خلف الركب لا يعدو كونه طموحا محضا، حيث لا تتعدى نسبة أهداف التنمية المستدامة التي توجد على المسار الصحيح لتحقيقها 12 في المائة من تلك الأهداف، أما البقية فبلوغها معرض للخطر. والغايات المندرجة في إطار الهدف 17 هي عبارة عن مجموعة من الالتزامات التي لم يتحقق الوفاء بها. ويجري ترسيخ مظاهر اللامساواة في ميادين التمويل والتجارة والتكنولوجيا وتوزيع الأغذية والأمن بدلا من القضاء عليها بواسطة شراكة عالمية من أجل التنمية. وقد ازداد التفاوت في الدخل بين أغنى الدول وأفقرها نتيجة لجائحة كوفيد-19[12] ولا تزال نسبته تلك أعلى من نسبته القائمة داخل معظم البلدان[13]. والعلاقة بين عدم المساواة والنزاع وإن كانت علاقة غير خطية وغير مباشرة إلا أننا نعلم أن عدم المساواة يمكن أن يؤدي إلى نشوب النزاع عندما يتداخل عدم المساواة مع مظاهر التباين في إمكانية الوصول والفرص المتاحة للفئات المحدَّدَة سماتُها وَفق هويات معينة[14]. كما أن مظاهر عدم المساواة العمودية – القائمة بين الأغنياء والفقراء داخل المجتمع – لا تزال تشكل تحديا رئيسيا وترتبط ارتباطا وثيقا بأشكال أخرى من العنف[15].

انحسار مساحة المشاركة المدنية – أمام تزايد المظالم والمطالب بإشراك مختلف الفئات بشكل مجد في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعاتها، أصبحت الدول تلجأ بصورة متزايدة إلى فرض قيود لا مبرر لها على حقوق الإنسان المفروضة لمواطنيها وتقييد سبل المشاركة والاحتجاج. كما تقابَل المطالبةُ بإفساح المجال لمزيد من المشاركة المدنية باعتداءات جسدية وباستخدام القوة. وتجدر الإشارة إلى تزايد ممارسات التهديد والاضطهاد وأعمال العنف الموجهة ضد المرأة، بما في ذلك في الممارسة السياسية، والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد أوجدت الأدوات الرقمية سبلا للمشاركة المدنية لم يكن من الممكن تصورها من قبل، ولا سيما للشباب. غير أن نفس الأدوات يجري استخدامها لتقييد الفضاء المدني وذلك بتعطيل القنوات المتاحة للناس لتنظيم أنفسهم أو عن طريق تعقب المحتجين أو مراقبتهم.

حالة الطوارئ المناخية – إن تفاوت حجم المعاناة الناجمة عن آثار تغير المناخ هو من بين أكبر المظالم التي يشهدها العالم. فالفئات الأشد ضعفا، ومنها الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا والبلدان المنكوبة بالنزاعات، تتحمل الوطأة العظمى من آثار أزمة لم تكن هي السبب في نشوبها. وحيثما أدت ظواهر الارتفاع غير المسبوق في درجات الحرارة وعدم انتظام هطول الأمطار وارتفاع مستويات سطح البحر إلى تخفيض المحاصيل وتدمير البنية التحتية الحيوية وتشريد المجتمعات المحلية، فإنها تتسبب في تفاقم خطر عدم الاستقرار، وبخاصة في المناطق التي تكون أصلا متضررة من النزاعات. ويشكل ارتفاع مستويات سطح البحر وتراجع الكتل الأرضية تهديدا وجوديا لبعض الدول الجزرية. كما أنها قد تخلق مجالات تنازع جديدة غير متوقعة، مما يؤدي إلى نشوء منازعات جديدة تتصل بمطالبات إقليمية وبحرية أو عودة المنازعات القديمة المتعلقة بها إلى الظهور من جديد. ويمكن أن توفر السياسات المناخية وعمليات الانتقال إلى الأخذ بأساليب الطاقة الخضراء سبلا لبناء السلام الفعال وتحقيق اندماج النساء ومجتمعات الشعوب الأصلية والمحرومين اقتصاديا والشباب. ومع ذلك ، يمكن أيضا أن تكون مزعزعة للاستقرار إذا لم تجر إدارتها على الوجه الصحيح. إن التقاعس عن التصدي المباشر للتحديات التي يفرضها تغير المناخ، وأوجه عدم المساواة التي يخلقها، من خلال اتخاذ إجراءات طموحة في مجال التخفيف والتكيف وتنفيذ برامج متعلقة بالخسائر والأضرار ودعمها بتوفير التمويل الكافي لتدابير مكافحة تغير المناخ، سيكون له آثار مدمرة على الكوكب وكذلك على التنمية وحقوق الإنسان وأهدافنا المشتركة لبناء السلام.

التحدي المعياري

من أعظم إنجازات الأمم المتحدة أنها وضعت مجموعة من قواعد القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول ذات السيادة. فالقانون الدولي يعزز إمكانية التنبؤ بالسلوك، مما يعزز الشعور بالثقة. على أن القانون الدولي يواجه في بعض الأحيان تحديات حتى في الوقت الذي تعترف فيه الدول الأعضاء بأهميته وتشدد عليها. وقد شكل الغزو الشامل لأوكرانيا من جانب الاتحاد الروسي إضافة جديدة لهذه التحديات. وكل انتهاك للقانون الدولي أمر خطير، لأنه يقوض أحد مقاصد الأمم المتحدة الواردة في المادة 1 من ميثاقها.

وإذ ندخل عتبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تواجه حقوق الإنسان ردة فعل سلبية في جميع المناطق. ونشهد تراجعا كبيرا لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي[16] وتدهورا في سيادة القانون، بما في ذلك في سياقات النزاعات المسلحة. وعلى الرغم من الاعتراف بأن سيادة القانون هي أُسّ بناء مجتمعات منصفة وعادلة وسلمية، فإننا نواجه خطرا جسيما يتمثل في سيادة الاستخفاف بالقانون، وهذا أمر من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار والاضطراب على الصعيد العالمي. وأدى الاستقطاب المتزايد بين الدول إلى ظهور تفسيرات متضاربة لمعايير حقوق الإنسان. فهناك تحديات متزايدة تتنصب أمام النهوض ببعض حقوق الإنسان وتنبع من انتقاد أساسي يرى أن التنفيذ يخضع لمعايير مزدوجة ويدعو إلى التعامل مع المعايير الدولية وفق ما تمليه الأولويات الوطنية. فعلى سبيل المثال، أعرب بعض الدول عن قلقه من إعطاء الأولوية للحقوق المدنية والسياسية على الصعيد الدولي، على حساب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. غير أن هذه الحجج أثيرت أيضا في بعض الأحيان كوسيلة لصرف الانتباه بعيدا عن أوجه قصور الدولة نفسها في الوفاء بالتزاماتها الدولية. إن موقف الأمم المتحدة ثابت ومبدئي: فجميع الحقوق غير قابلة للتجزئة، سواء كانت مدنية أم سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم ثقافية. فكلها ذات أهمية وينبغي إعمالها إعمالا كاملا، بما في ذلك الحق في التنمية.

ويرتبط بذلك ارتباطا وثيقا رد الفعل العنيف المتزايد ضد حقوق المرأة، بما في ذلك الحق في الصحة الجنسية والإنجابية. فيجب أن نفكك النظام الأبوي وهياكل السلطة القمعية التي تقف في طريق التقدم صوب تحقيق المساواة بين الجنسين أو في مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في الحياة السياسية والحياة العامة. ويجب علينا – الحكومات والأمم المتحدة وجميع شرائح المجتمع – أن نكافح وأن نتخذ إجراءات ملموسة لإعادة النظر في المعايير الجنسانية والنظم القيمية والبنيات المؤسسية التي تديم الإقصاء أو الوضع الراهن وتغييرها.

إن الأمم المتحدة هي منظمة قائمة على المعايير من حيث الصميم. ويعود الفضل في إنشائها إلى معاهدة دولية وقعتها الدول وصدقت عليها ألا وهي ميثاق الأمم المتحدة. وهي تواجه معضلة قد تهدد وجودها عندما يبلغ تفسير الدول الأعضاء لهذه الأطر المعيارية العالمية من التباين حدا يتعرقل معه التنفيذ على الوجه المناسب. إن إعادة بناء توافق في الآراء بشأن معنى هذه الأطر والتقيد بها مهمةٌ أساسية يتعين على النظام الدولي أن ينهض بها.

مبادئ من أجل نظام فعال لضمان الأمن الجماعي

إن نظام الأمن الجماعي المتوخى في الميثاق ينطوي على وعد بقيام عالم أكثر سلاما وعدلا. وعلى الرغم من نضاله من أجل الارتقاء إلى مستوى إمكاناته ومن كونه في بعض الأحيان قصّر تقصيرا ذريعا في الوفاء بدوره، فإن الإنجازات التي حققها متعددة الجوانب وشملت ميادين تمتد من النهوض بالقضاء على الاستعمار وتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار إلى منع نشوب النزاعات المسلحة والقيام بدور الوساطة في تسويتها، وتنظيم استجابات إنسانية واسعة النطاق، وتعزيز المعايير والعدالة على الصعيد الدولي. بيد أن الهوة تتسع اليوم بين إمكانات الأمن الجماعي وواقعه.

ويتضعضع الأمن الجماعي بشكل خطير من جراء تقاعس الدول الأعضاء عن التصدي بفعالية للتهديدات العالمية والمتشابكة الماثلة أمامها، وعن إدارة الصراعات القائمة بينها وعن احترام وتعزيز الأطر المعيارية التي تحكم علاقاتها بعضها ببعض وتضع معايير دولية لتحقيق رفاه مجتمعاتها. وتكمن جذور هذه الظواهر في إهمال مجموعة من المبادئ التي تشكل أساس العلاقات الودية والتعاون بين الدول وداخل المجتمعات، ألا وهي مبادئ الثقة والتضامن والعالمية. وإذا أردنا التغلب على التحدي الماثل أماننا، فإن العمل من أجل السلام يجب أن يقوم على هذه المبادئ التي يتعين على جميع الدول أن تأخذها وتنهض بها مجتمعة وهو ما ينطبق أيضا على البلدان من المنظور الداخلي.

الثقة

يكون التعاون الدولي قائما على الثقة في إطار العلاقات بين الدول ذات السيادة. ولا يمكن للتعاون أن ينجح دون ضمان وفاء الدول بالالتزامات التي قطعتها على نفسها. وينص الميثاق على مجموعة من المعايير التي ينبغي على أساسها تقييم جدارة كل دولة بالثقة. ففي وثيقة "برنامج للسلام" الصادرة في عام 1992، نبه الأمين العام إلى ضرورة تطبيق مبادئ الميثاق بصورة متسقة وليس بصورة انتقائية "إذ لو ساد التصور بأن التطبيق انتقائي لتلاشت الثقة ومعها السلطة المعنوية التي هي من الصفات العظمى والفريدة لذلك الصك" (الفقرة 82 من الوثيقة A/47/277-S/24111).

فالثقة هي حجر الزاوية في نظام الأمن الجماعي. وعند انتفاء تلك الثقة تعود الدول إلى غريزتها الأساسية لضمان أمنها، وذلك يؤدي، عندما تحذو الدول الأخرى حذوها، إلى مزيد من انعدام الأمن بالنسبة إلى الجميع. وللمساعدة على تعزيز الثقة، كانت آليات بناء الثقة ذات قيمة كبيرة. ومن بين تلك الآليات وضعُ خطوط اتصال مباشر لإدارة الأزمات ورصد وقف إطلاق النار أو إبرام اتفاقات ثنائية لتحديد الأسلحة تكون مشفوعة بأحكام التحقق[17]. ويمكن للمنظمات والأطر الإقليمية أن تؤدي دورا حاسما في هذا الصدد.

ويتسم حياد الأمانة العامة بأهمية جوهرية في المساعدة على بناء الثقة فيما بين الدول الأعضاء. وتعتبر المساعي الحميدة للأمين العام، ومبعوثوه ووسطاؤه، وسيلة محايدة للمساعدة على إيجاد أرضية مشتركة بين الدول أو أطراف النزاعات حتى في أكثر الظروف تعقيدا. وقد أثبتت عمليات حفظ السلام فعاليتها في مساعدة الأطراف على التغلب على الريبة المتبادلة[18] ويمكن أن تساعد في بناء الثقة في المؤسسات الوطنية. والمبادرات المختلفة التي تقودها الأمم المتحدة لتعزيز الشفافية العسكرية، مثل تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية[19] أو سجل الأسلحة التقليدية[20]، مصممة لتعزيز الثقة بين الدول وبناء الثقة من خلال تعزيز الشفافية.

وإذا كانت الثقة بين الدول ضرورية للتعاون الدولي، فإن الثقة بين الحكومات وشعوبها جزء لا يتجزأ من أداء المجتمعات وظائفها. وعلى مدى العقود الماضية، ظل الاستنتاج المتوصَّل إليه باستمرار هو أن الثقة في المؤسسات العامة آخذة في التراجع على مستوى العالم[21]. ويدل انخفاض مستويات الثقة على ضعف التماسك الاجتماعي، الذي غالبا ما يرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع مستويات عدم المساواة الاقتصادية والسياسية والجنسانية[22]. إن موجات الاحتجاجات التي وقعت على مستوى العالم طوال العقد الماضي هي مثال على تنامي مشاعر الاستياء لدى المواطنين، ولا سيما الشباب، الذين لا يثقون في قدرة المؤسسات العامة والآليات المؤسسية الأخرى على معالجة المظالم سلميا، وبخاصة في سياق أصبح فيه الحيز المدني أضيق.

التضامن

يجب أن يرتكز المجتمع الدولي على أساس العلاقات الودية التي تعترف بالواجب الجماعي المتمثل في تصحيح المظالم ومؤازرة المحتاجين. وقد كان تقريري المعنون "خطتنا المشتركة"، في جوهره، دعوة إلى تعزيز التضامن. وتشكل مظاهر التفاوت والإجحاف القائمة فيما بين الدول وداخلها والعقبات الهيكلية التي تديم أوجه عدم المساواة تلك حاجزا أمام السلام ومعيقات أمام التنمية وحقوق الإنسان[23]. وإذا كان لنا أن نحقق مقاصد الميثاق، فإن معالجة الاختلالات التاريخية المستشرية التي تميز النظام الدولي - بدءا من مخلفات الاستعمار والرق إلى الهيكل المالي العالمي المجحف بدرجة شديدة وهياكل السلام والأمن التي ما زال يجري بالعمل بها حاليا رغم تقادمها - لا بد أن تحظى بالأولوية.

ومفهوم التضامن متأصل في عمل الأمم المتحدة. ففي إعلان الألفية[24]، اعترفت الجمعية العامة بالتضامن بوصفه إحدى القيم الأساسية للقرن الحادي والعشرين، وأشارت إلى أنه يجب مواجهة التحديات العالمية على نحو يكفل توزيع التكاليف والأعباء بصورة عادلة وفقا لمبدأي الإنصاف والعدالة الاجتماعية الأساسيين. فمفهوم المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة والقدرات المرتبطة بكل منها، في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على سبيل المثال، يرتكز على هذه الفكرة. ولا يزال الهدف 17[25] - تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية - المقياس المعتمد: فهو يحدد إجراءات قابلة للقياس لتصحيح الاختلالات على المستوى العالمي، انطلاقا من التجارة العادلة وعمليات نقل التكنولوجيا، ووصولا إلى تخفيف عبء الديون وتعزيز مستيات المساعدة الإنمائية. ومدى هذا الهدف، إلى جانب خطة عام 2030 عموما، يتجاوز نطاقه التنمية المستدامة، ويزودنا بمخطط لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بشكل شامل.

وأُعلن صراحة عن التزامات شاملة بتحقيق الإنصاف وتقاسم الأعباء في خطط العمل المناخي[26] والعمل الإنساني[27] والتنمية المستدامة[28]. وهي بنفس القدر ترتبط ارتباطا عضويا بالسلام والأمن الدوليين. والشراكة العالمية لحفظ السلام مثال على هذا التضامن، حيث تنشر الدول أفراد القوات والشرطة التابعين لها، وكثيرا ما يكون ذلك في حالات تنطوي على ضرر كبير ولا تكون لها فيها مصالح قومية مباشرة، وكل ذلك لدعم المحتاجين وخدمة للسلام العالمي. ويجب علينا أيضا أن نضمن أن الخطوات التي نتخذها للتصدي لمخاطر استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة كأسلحة لا تقيد انتفاع بلدان الجنوب بالفوائد الضخمة التي تبشر بها هذه التكنولوجيات للنهوض بأهداف التنمية المستدامة.

ولم ينفك التضامن يتراجع على الصعيد الوطني على مدى العقود الماضية. فقد أدت السياسات الاقتصادية التي تدعو إلى إلغاء القيود التنظيمية وتقليص دور الحكومة إلى تركيز الثروة وإزالة خدمات الحماية الاجتماعية وتجريد الدولة من قدرتها على التصدي للتحديات الاجتماعية المتزايدة. وأدت الأزمة المالية الدولية في عام 2008 وكذلك جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم آثار هذه السياسات. ويتفاقم الاستياء المتزايد بسبب تزايد التفاوت في الاستفادة من أكثر الفرص تمكينا للأفراد في القرن الحادي والعشرين – مثل الإسكان والتعليم العالي والتكنولوجيا – ونقص الحراك الاجتماعي.

العالمية

وثمة اثنان من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة هما مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها ومبدأ وفاء جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب الميثاق بحسن نية. وتدعو المادة 2 جميع الدول الأعضاء إلى فض منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر والامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة. إن عالمية الميثاق هي سمة معترف بها تمام الاعتراف في ركائز الأمم المتحدة المتمثلة في السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وقد تمحورت خطة عام 2030 حول الوعد العالمي "ألا يترك أحد خلف الركب"، وهو وعدٌ يتطلب التزاما من جميع الدول، الغنية منها والفقيرة، بتحقيق أهداف التنمية. كذلك، فإن مبدأ العالمية هو حجر الزاوية في القانون الدولي لحقوق الإنسان، المجسد في المادة 55 من الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي تجلى مؤخرا في إنشاء آلية الاستعراض الدوري الشامل[29].

وعلى الرغم من عالمية المعايير التي تقوم عليها العمليات المضطلع بها في مجال السلام والأمن، فإنها لم تفهم دائما على أساس بعدها العالمي. وقد اعتُبرت في بعض الأحيان انتقائية في صبغتها أو مشوبة بازدواجية المعايير. ومن شأن اتباع نهج في مجال منع نشوب النزاعات والعنف يوضع على أساس مزيد من الدراسة المتأنية ويكون أوضح من حيث طابعه العالمي أن يتماشى مع النهج الذي يوجِّه العمل في ركيزتي حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ومن شأنه أن يساعد على التصدي لتحديين اثنين، أولهما أن العديد من الأخطار التي تتهدد السلام والأمن في الوقت الراهن تتطلب من جميع الدول أن تتخذ إجراءات وتدابير تخفيف على صعيد عالمي؛ وثانيهما أن مظاهر عدم الاستقرار والعنف واحتمال نشوب نزاعات ليست حكرا على عدد قليل من الدول، حيث إن المخاطر المتزايدة، وإن كانت متباينة، توجد في الدول المتقدمة النمو والدول المتوسطة الدخل والدول النامية سواء بسواء. إن التحديات التي يواجهها عصرنا تتطلب نهجا عالميا في تنفيذ الالتزامات ولن تسعفنا الانتقائية في التغلب عليها.

رؤية لتعددية الأطراف في عالم يمر بمرحلة انتقالية

إن تحقيق السلام والرخاء في عالم يواجه أخطارا متداخلة يتطلب من الدول الأعضاء إيجاد سبل جديدة للعمل بشكل جماعي وتعاوني. وتستند رؤيتي لإرساء نظام قوي للأمن الجماعي إلى ابتعاد الدول الأعضاء عن منطق التنافس. فالتعاون لا يقتضي من الدول أن تتخلى عن مصالحها الوطنية، بل أن تعترف بأن لها أهدافا مشتركة. ولتحقيق هذه الرؤية، يجب أن نتكيف مع الحقائق الجيوسياسية القائمة حاليا ومع التهديدات التي تنشأ مستقبلا. وأقترح سلسلة من الخطوات التأسيسية التي من شأنها، إن نفذتها الدول الأعضاء، أن تخلق فرصا وزخما يفتقر إليهما حاليا العمل الجماعي في مجال السلام. وتراعي هذه العناصر الأساسية والإجراءات المقترحة في الفرع التالي التوصيات التي قدمها المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة.

الميثاق والقانون الدولي – قد تسقط العلاقات الدولية في وهدة الفوضى إذا لم تراعَ فيها المعايير الأساسية المنصوص عليها في الميثاق من قبيل مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتسوية السلمية للمنازعات. ولا يزال التزام الدول الأعضاء بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، على النحو الوارد في المادة 2 (4) من الميثاق، أمرا في منتهى الأهمية مثلما كان دائما. ويجب أن تصان بكل عناية مشروعية إجراءات الإنفاذ الجماعية التي يأذن بها مجلس الأمن.

تسخير الدبلوماسية في خدمة السلام – يجب أن تكون الدبلوماسية هي القوة الدافعة لنظام تعددية الأطراف الجديد. وينبغي أن تكون الدبلوماسية أداة لا للحد من مخاطر النزاع وحسب وإنما أيضا لإدارة التصدعات المتزايدة التي تَسِم النظام الجيوسياسي في الوقت الحاضر وخلق مساحات للتعاون من أجل تحقيق المصالح المشتركة. وهذا يتطلب أولا وقبل كل شيء التزاما بتسوية المنازعات سلميا.

ولا يزال نقص الاستفادة من مختلف الأدوات المشار إليها في المادة 33 من الميثاق أحد أكبر أوجه القصور الجماعية لدينا. إن تسوية المنازعات سلميا لا تتطلب أدوات جديدة، لأن الأدوات الموجودة ما زالت تحافظ على جدواها وفعاليتها فضلا عن كونها ترتكز على مبدأ الموافقة. ومع ذلك، فإنها كثيرا ما تقصر عن أداء دورها المنشود عندما تنتفي لدى الدول الأعضاء إرادة استخدامها. ويتعين على جميع الأطراف الفاعلة أن تعتمد على الوسائل السلمية كجدار دفاعي أول لمنع نشوب النزاعات المسلحة.

الوقاية كأولوية سياسية – منذ اليوم الأول الذي شغلت فيه منصبي، دعوت الدول الأعضاء إلى أن تعطي الأولوية للوقاية. والأدلة على جدوى الوقاية مذهلة إذ إنها تنقذ الأرواح وتحمي مكاسب التنمية. وهي فعالة من حيث التكلفة[30]. ومع ذلك، من المشاكل المزمنة أنها ما زالت تصنف في أدنى سلم الأولويات. ولكي تنجح الخطة الجديدة للسلام، يجب على الدول الأعضاء أن تنتقل من مجرد الكلام إلى الاستثمار في الوقاية، سياسيا وماليا. وتتطلب الوقاية الفعالة اتباع نُهج شاملة والتحلي بالشجاعة السياسية وإقامة شراكات ناجعة وتوفير موارد مستدامة وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني. على أنها تحتاج قبل كل شيء إلى تعزيز الثقة – بين الدول الأعضاء، وبين الناس، وفي الأمم المتحدة.

آليات إدارة المنازعات وتحسين الثقة – ساعدت آليات بناء الثقة وإدارة الأزمات طوال فترة الحرب الباردة على درء نشوب مواجهات مباشرة بين الدول الكبرى، واندلاع حرب عالمية ثالثة، ووقوع كارثة نووية. ومع ذلك، فقد تدهورت هذه الهياكل في العقد الماضي ولم تواكب البيئة الجيوسياسية المتغيرة. إننا بحاجة إلى آليات دائمة وقابلة للتنفيذ، لا سيما فيما بين الدول النووية، تكون قادرة على الصمود في وجه الصدمات التي يمكن أن تؤدي إلى التصعيد. ومن الأهمية بمكان بذل جهود لتعزيز الشفافية فيما يتعلق بوضع الدول من حيث التأهب العسكري وشفافية عقائدها العسكرية،

ويشمل ذلك الجهود المبذولة في مجال التكنولوجيات الجديدة. ويعتبر تجنب المواجهات المباشرة الهدف الرئيسي لنظم إدارة الأزمات هذه، ولكن ينبغي أن ترتكز على المزيد من الحوار المطرد والبيانات المشتركة، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، لمعالجة الأسباب الكامنة وراء التوترات وتعزيز الفهم المشترك للتهديدات القائمة.

ويمكن لمجلس الأمن أن يكون إحدى هذه الآليات. ولعل قدرته على إدارة النزاعات بين أعضائه الدائمين محدودة بسبب حق النقض، على أن انخراط الدول الخمس الدائمة العضوية في الأعمال اليومية للمجلس - بالتعاون الوثيق مع الأعضاء المنتخبين - يمكن أن يكون حافزا قويا للحوار والتسوية، وهذا بدوره عنصر يمكن أن يساعد في إعادة بناء الثقة. ولا تقع على عاتق الأعضاء الدائمين مسؤولية خاصة فحسب، بل لديهم مصلحة مشتركة، في الحفاظ على مصداقية المجلس. وأدعوهما إلى العمل معا على الرغم من خلافاتهما للوفاء بمسؤولياتهما بموجب الفصول من الخامس إلى الثامن من الميثاق.

تمتين الأطر والمنظمات الإقليمية - نظرا إلى التنافس المتزايد على الصعيد العالمي وإلى الأخطار التي أضحت بشكل متنام عابرة للحدود الوطنية، نحن بحاجة إلى أطر ومنظمات إقليمية، وفقا للفصل الثامن من الميثاق، تعزز بناء الثقة والشفافية والانفراج. ونحتاج أيضا إلى شراكات قوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتشكل الأطر والمنظمات الإقليمية لبنات أساسية حاسمة في صرح النظام المترابط الذي أنشده فيما يتعلق بتعددية الأطراف. وقد أصبحت الحاجة إليها ألحَّ في المناطق التي أخذت تنهار فيها الهياكل الأمنية القائمة منذ فترة طويلة أو التي لم يسبق أبدا أن أُقيمت فيها تلك الهياكل.

محورية العمل الوطني - تقع على كاهل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات وبناء السلام وهي تملك من القدرة على القيام بذلك ما لا يملكه غيرها. وقد أثبتت عقود من الممارسة أن الإنجازات التي تحققت في هذا الميدان إنما تأتت بفضل قيادة الأطراف الوطنية وتوليها زمام الأمور في ذلك. وهذا لا يعني أن الأطراف الحكومية قادرة على تنفيذ هذه المبادرات بمفردها إذ إن إشراك قطاعات المجتمع برمتها ضروري لنجاحها. وقد أُهدرت فرص كثيرة جدا لمعالجة دوافع النزاع على صعيد الدولة وما ذلك إلا بسبب انعدام الثقة والقلق من أن يفضي هذا العمل إلى تدويل قضايا تكون ذات صبغة محلية. وكان الخوف من التدخل الخارجي في بعض الأحيان أحد العوامل المهمة التي تثبط العمل الوطني المبكر. إن الإيماء بوضوح إلى تحول التركيز إلى المستوى الوطني - أي إلى تولي زمام الأمر وطنيا وتحديد الأولويات وطنيا أيضا - قمين بأن يساعد في التخفيف من حدة هذه المخاوف وبناء الثقة. بيد أن هنالك حالات قد تستوجب قيادة واهتماما دوليين عندما يعتبر مجلس الأمن أن تلك الحالات تشكل خطرا على السلام والأمن الدوليين.

اتباع نُهج يكون محورها الإنسان - لكي يكون العمل الوطني الرامي إلى الحفاظ على السلام فعالا، يجب أن يكون محوره الإنسان وأن يكون إعمال حقوق الإنسان بطيفها الكامل في صميمه. ويجب على الحكومات أن تعيد بناء ثقة ناخبيها فيها عن طريق التجاوب مع الناس الذين تمثلهم بحماية حقوقهم والمساعدة على تلبية تطلعاتهم. ويجب على الأمم المتحدة أن تسلك على نفس المنوال. ويؤدي أفراد المجتمع المدني، ومنهم المدافعات عن حقوق الإنسان وبانيات السلام، دورا حاسما في بناء الثقة في المجتمعات وذلك عن طريق تمثيلها للفئات الأكثر ضعفا أو تهميشا وللأشخاص الذين كثيرا ما لا يكون لهم تمثيل في الهياكل السياسية. وكثيرا ما تتردى حالة الهشاشة التي يعانيها النازحون، ولذا فإن تلبية احتياجاتهم يتطلب حلولا سياسية وإرادة سياسية.

القضاء على العنف بأشكاله كافة - لقد التزمت الدول الأعضاء في خطة عام 2030 بالحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف ومعدلات الوفيات الناشئة عن ذلك. وتهدف رؤيتي في إطار الخطة الجديدة للسلام إلى تعزيز التقدم المحرز صوب بلوغ هذا الهدف. فالعنف الذي ترتكبه الجماعات الإجرامية المنظمة أو العصابات أو الإرهابيون أو العناصر المتطرفة العنيفة، حتى خارج نطاق النزاعات، يهدد أرواح الناس وسبل عيشهم في ربوع العالم قاطبة. ويمكن أن يكون العنف الجنساني إرهاصا للعنف السياسي بل وللنزاع المسلح أيضا. على أن أشكال العنف لا ترتبط كلها بديناميات السلام والأمن، وينبغي ألا يساء فهم القضاء على العنف بجميع أشكاله على أنه دعوة إلى تدويل القضايا المحلية. ومع ذلك، يمكن استفادة عِبَر كثيرة من نُهج الوقاية وبناء السلام المتبعة على الصعيد الوطني في معالجة قضايا النزاع والعنف. إن من الممكن الوقاية من كل حالة وفاة تقع بسبب العنف، وبلوغ هذا الهدف هو مسؤولية أخلاقية جماعية تقع على كاهلنا. واستنادا إلى الهدف 16-1[31] من أهداف التنمية

المستدامة، أدعو كل دولة عضو إلى بحث إمكانية تحقيق الهدف الطموح المتمثل في خفض معدلات الوفيات الناجمة عن العنف في مجتمعاتها إلى النصف بحلول عام 2030.

إعطاء الأولوية للنهج الشاملة على التدابير التي تطغى عليها الاعتبارات الأمنية – لن يكون في مقدور التدابير المتخذة في مواجهة العنف أن تؤتي ثمارها، ومن ضمنها تدابير التصدي لخطر الجماعات المسلحة غير التابعة للدول من قبيل جماعات الإرهابيين والعناصر المتطرفة العنيفة، إذا لم تكن جزءا من نهج شامل ينطوي في صلبه على استراتيجية سياسية. ويمكن أن يؤدي التقاعس عن معالجة الأسباب الجذرية للعنف إلى الإفراط في التعويل على الإجراءات المنطلقة من اعتبارات أمنية، بما في ذلك في إطار عمليات مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد. ويمكن أن تؤدي تلك الإجراءات إلى نتائج عكسية وتفضي إلى تقوية نفس الديناميات التي تسعى إلى التغلب عليها، حيث إن عواقبها الواسعة النطاق – ردود الفعل السلبية من جانب السكان المحليين، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وتفاقم مظاهر عدم المساواة بين الجنسين، واختلال الاقتصادات المحلية – يمكن أن تكون دوافع قوية للتجنيد في الجماعات الإرهابية أو الجماعات المسلحة. وقد يكون من الضروري اللجوء إلى العمل العسكري في حدود ما يسمح به القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومع ذلك، ينبغي أن يرتكز ذلك العمل على استراتيجيات إنمائية وسياسية للتصدي بذكاء للأسباب الهيكلية الكامنة وراء نشوب النزاعات. ويمكن لعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة وعمليات السلام الإقليمية أن تؤدي أدوارا مهمة في هذا الصدد، بحيث تساعد على تعبئة العمل الجماعي، وتشجيع اتباع نهج شاملة ذات أبعاد مدنية وشرطية وإنمائية قوية، والسعي، وهذا هو الأهم، إلى إيجاد حلول سياسية وإحلال السلام الدائم. وبالمثل، يمكن أن تكون الإجراءات الفعالة في مجال نزع السلاح أداة وقائية قوية لدعم التدابير الشاملة.

تفكيك هياكل السلطة الأبوية – ما دامت مظاهر الإجحاف المجنسنة والهياكل الاجتماعية التي تعطي الغلبة للسلطة الأبوية، وضروب الحيف بشتى صوره، والعنف والتمييز تمنع نصف مجتمعاتنا من التقدم في مسارها، فإن إحلال السلام سيظل مُنية عسيرة المنال. فيجب أن نستمع إلى وجهات نظر النساء المتضررات من الأشكال المركبة من ممارسات التمييز والتهميش والعنف وأن نحترمها وندعمها ونؤَمِّنها. وهذا يشمل نساء الشعوب الأصلية وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء المنتميات إلى الأقليات العرقية أو الدينية أو الإثنية والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والمتسائلين عن هويتهم الجنسانية والشباب. وتؤثر ديناميات السلطة المجنسنة أيضا في الرجال والفتيان وتفرض عليهم قيودا مشددة وتخلف عواقب وخيمة بالنسبة إلينا جميعا. ويتطلب التقدم في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بطريقة تحويلية النظر في دور الرجال، الذين ظلوا تقليديا مهيمنين على عملية اتخاذ القرار، ومعالجة ديناميات السلطة فيما بين الأجيال.

تمكين الشباب من الإدلاء برأيهم في تقرير مستقبلهم – إن للشباب، على وجه الخصوص، دورا رئيسيا يؤدونه ويجب تمكينهم من المشاركة بفعالية وبشكل مجدٍ. وكما أشرت في الموجز السياساتي الذي أعددته بشأن مشاركة الشباب[32]، فإن دور الشباب ضروري في تحديد حلول جديدة من شأنها أن تضمن الطفرات النوعية التي يحتاج إليها العالم على وجه الاستعجال. ومشاركتهم الفعلية في عمليات اتخاذ القرار تعزز مشروعية مبادرات السلام والأمن. ويجب على الحكومات أن تشجع زيادة تمثيل الشباب في عمليات اتخاذ القرار وفي المناصب المنتخبة وأن تسن تدابير خاصة تضمن مشاركتهم. ويجب إضفاء الطابع المؤسسي على الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن وتأمين التمويل اللازم لتنفيذها.

تمويل جهود إحلال السلام – إن العمل من أجل إحلال السلام، لا لمعالجة الأزمات وعواقبها المباشرة وحسب، وإنما لمنعها ومعالجة أسبابها الأساسية، يتطلب موارد تتناسب مع حجم التعقيد الذي يكتنف هذا المسعى. ويبدأ ذلك بتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة بطريقة معزَّزة، ولا سيما منها الهدف 17، وهذا أمر من شأنه أن يحسن جذريا قدرة البلدان النامية على سد ما تواجهه حاليا من فجوات في مجال التمويل. إن جبر مظاهر الإجحاف الماضية والحالية، ولا سيما تلك المرتبطة بالتجارة الدولية والنظام المالي العالمي، لا يدخل في باب العمل الخيري وإنما يدخل أساسا في باب العدل. ويجب أن ينطوي على زيادة كبيرة – من حيث الكمية وكذلك الاستدامة والقدرة على التنبؤ – في الموارد التي تُوجَّه لدعم العمل الوطني من أجل السلام.

إنه ليس ثمة بلد واحد منكوب بنزاع يسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالجوع أو الصحة الجيدة أو المساواة بين الجنسين[33]. وفي الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التزمت الدول الأعضاء بتعزيز السلام وبمنع نشوب النزاعات. ويتعين عليها أن تقنع هيئاتها التشريعية ووزاراتها المالية بأن هذه الأهداف، التي هي عناصر تمكين لتنفيذ العديد من الأهداف الأخرى، تتطلب زيادة الاستثمار الآن، على الرغم مما يعيق ذلك من ضغوط أخرى. ومن الواضح أن الاستثمار في جهود الوقاية هو استثمار في خطة عام 2030. وتقع على عاتق المؤسسات المالية الدولية مسؤولية مهمة في هذا الصدد. إذ يجب عليها أن تساعد في معالجة مظاهر التفاوت الحالية التي تعتور النظام المالي العالمي[34]. لكن مسؤوليتها أبعدُ من ذلك. حيث ينبغي لها أن تكون عوامل لا في تحقيق الاستقرار المالي العالمي وحسب، وإنما في إحلال السلام أيضا. وهذا يتطلب أن تقوم المؤسسات المالية الدولية بمواءمة آلياتها بشكل أكثر انتظاما مع احتياجات نظام الأمن الجماعي وأن تكفل أن يكون للدول الأعضاء المنكوبة بالنزاعات والعنف دور أكبر في اتخاذ قراراتها.

تعزيز أدوات النظام المترابط لتعددية الأطراف – يتطلب اتباع نهج عالمي وأكثر فعالية في التعامل مع قضايا السلم والأمن والتهديدات المتشابكة التي تواجهها الدول الأعضاء الاستفادة من الأدوات المتاحة لنا على نحو أكثر شمولا ومرونة. وقد وضعت الأمم المتحدة والشركاء الإقليميون والجهات الفاعلة الأخرى أدوات غنية ومتنوعة منها المساعي الحميدة والوساطة لدعم العمليات السياسية؛ والعمل من أجل تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة؛ ومكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف؛ وتعزيز حقوق الإنسان والاضطلاع بعمل طويل الأجل لتعزيز سيادة القانون وإمكانية الاحتكام إلى العدالة؛ وانخراط عمليات السلام. ويمكن الاستعانة بهذه الأدوات في مساعدة المجتمعات على التصدي لأسباب النزاع، فضلا عن مظاهره. وكثيرا ما جرى التعامل معها على أنها منفصلة. ويلزم اتخاذ إجراءات خاضعة لمزيد من الدراسة والاتساق والتكامل للاستفادة من مجموعة الأدوات المتنوعة هذه دعما للدول الأعضاء، على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. ويتعين أن يتجاوز ذلك الأدوات التقليدية للسلام والأمن وأن يشمل النطاق الكامل للقدرات اللازمة للتصدي للحجم الكبير للتهديدات العالمية التي نواجهها.

فعالية الأمانة العامة للأمم المتحدة وحيادها – تعتمد رؤيتي لنظام فعال للأمن الجماعي على خدمة مدنية دولية قوية وكفؤة ومحايدة. ويجب على الدول الأعضاء أن تحترم الطابع الدولي الخالص للأمانة العامة للأمم المتحدة وألا تسعى إلى التأثير عليه. إن حياد الأمانة العامة هو أقوى أصولها وسيظل كذلك، ويحتاج إلى حراسة مستميتة، على نحو ما يقتضيه الميثاق، خاصة في ضوء اتساع التصدعات على الصعيد العالمي. وتتطلب ثقة الدول الأعضاء في الخدمة المدنية الدولية، بدورها، أن تكون هذه الخدمة ممثلة لتنوع الأعضاء تمثيلا حقيقيا. إن حجم التحديات التي تواجهنا اليوم وغدا، والطبيعة والتأثير غير المتوقعين للتغير التكنولوجي يتطلبان من الخدمة المدنية الدولية أيضا أن تتحلى بقدر كبير من التواضع والابتكار والمثابرة.

الإجراءات الموصى باتخاذها

تقدَّم التوصيات التالية لتنظر فيها الدول الأعضاء من أجل زيادة فعالية العمل المتعدد الأطراف من أجل السلام.

الوقاية على الصعيد العالمي: التصدي للمخاطر الاستراتيجية والانقسامات الجيوسياسية

- **الإجراء 1:** إزالة الأسلحة النووية
- **الإجراء 2:** توطيد الدبلوماسية الوقائية في عصر يتسم بالانقسامات

منع نشوب النزاعات والعنف والحفاظ على السلام

- **الإجراء 3:** إحداث تحول في منظومة منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام على صعيد البلدان
- **الإجراء 4:** تسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لمواجهة الدوافع الكامنة وراء العنف وانعدام الأمن
- **الإجراء 5:** تحويل ديناميات السلطة المجنسنة في مجال السلام والأمن
- **الإجراء 6:** معالجة الروابط بين المناخ والسلام والأمن
- **الإجراء 7:** خفض التكلفة البشرية للأسلحة

تعزيز عمليات السلام ومعالجة مسائل إنفاذ السلام

- **الإجراء 8:** تعزيز عمليات السلام والشراكات
- **الإجراء 9:** معالجة مسألة إنفاذ السلام
- **الإجراء 10:** دعم عمليات الاتحاد الأفريقي والعمليات دون الإقليمية لدعم السلام

اتباع نهج جديدة في تحقيق السلام والتعامل مع مجالات النزاع المحتملة

- **الإجراء 11:** منع استخدام المجالات الناشئة كسلاح وتشجيع الابتكار المسؤول

تعزيز الحوكمة الدولية

- **الإجراء 12:** بناء آلية للأمن الجماعي أكثر قوة

الوقاية على الصعيد العالمي: التصدي للمخاطر الاستراتيجية والانقسامات الجيوسياسية

يجب علينا أن نضاعف جهودنا العالمية في مجال الوقاية في عصر التشرذم العالمي الذي تتفاقم فيه مخاطر الانقسام في السياسة والاقتصاد والمجال الرقمي والذي لم تعد فيه الإبادة النووية والحرب العالمية الثالثة أمرا مستبعدا تماما. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة في صلب هذه الجهود؛ لإزالة الأسلحة النووية، ومنع نشوب نزاع بين الدول الكبرى؛ وتدبير الآثار السلبية للمنافسة الاستراتيجية، التي يمكن أن تكون لها آثار على أفقر البلدان وأكثرها ضعفا. وإذ تساعد الأمم المتحدة الدول الأعضاء في إدارة المنازعات بالوسائل السلمية وتمنع المنافسة من أن تؤول إلى مواجهة، فإنها المركز الأبرز للجهود المبذولة عالميا لمنع نشوب النزاعات.

الإجراء 1: إزالة الأسلحة النووية

بعد مرور خمسة وخمسين عاما على اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بدأ نظام نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة يتداعى وأصبح نظام عدم الانتشار يواجه تحديات، وانطلق سباق نوعي في مجال التسلح النووي. ويجب على الدول الأعضاء أن تقوم على وجه الاستعجال بتوطيد الحاجز الواقي من استخدام الأسلحة النووية. وقد كان البيان الصادر عن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 2022، الذي أكد من جديد أنه لا يمكن كسب حرب نووية ويجب عدم خوضها أبدا خطوة مرحبا بها. ومع ذلك، فإن الحد من المخاطر لا يكفي عندما يكون بقاء البشرية على المحك. ويلزم دعم نظام عدم الانتشار في مواجهة مجموعة متزايدة من التهديدات. إن منع الانتشار ونزع السلاح هما وجهان لعملة واحدة لأن التقدم في أحدهما يتطلب إحراز تقدم في الآخر. وكما ورد في خطتي لنزع السلاح، فإن خطر الأسلحة النووية على الوجود البشري يجب أن يحفزنا على العمل من أجل القضاء التام عليها.

التوصيات

- إعادة الالتزام العاجل بالسعي إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وعكس مسار تداعي المعايير الدولية ضد انتشار الأسلحة النووية واستخدامها.
- وريثما تتحقق الإزالة التامة للأسلحة النووية، تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدامها أبدا. واتخاذ خطوات لتجنب الأخطاء أو سوء التقدير؛ ووضع تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة؛ والتعجيل بتنفيذ الالتزامات القائمة المقطوعة في مجال نـزع السلاح النووي؛ وتقليص دور الأسلحة النووية في استراتيجيات الأمن القومي. وإجراء حوار بشأن الاستقرار الاستراتيجي ووضع الخطوات التالية لإجراء المزيد من التخفيضات في الترسانات النووية.
- تقع على عاتق الدول الحائزة لأكبر الترسانات النووية مسؤولية التفاوض بشأن فرض المزيد من القيود والتخفيضات على الأسلحة النووية الاستراتيجية.
- بالنسبة إلى مجلس الأمن، الالتزام بفرض تدابير عقابية لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في سياق أي استخدام للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، انسجاما مع ولايته.
- تعزيز نظام عدم الانتشار من خلال التقيد بأعلى معايير الضمانات النووية، وضمان مواكبتها للتطورات التكنولوجية وضمان المساءلة عن عدم الامتثال لالتزامات عدم الانتشار. تعزيز التدابير الرامية إلى منع حيازة أطراف غيرَ الدول لأسلحة الدمار الشامل.

الإجراء 2: توطيد الدبلوماسية الوقائية في عصر يتسم بالانقسامات

يكمن أحد التحديات الهائلة الماثلة اليوم أمام البشرية في تردي العلاقات بين الدول الكبرى. حيث يحيي ذلك شبح الحرب بين الدول، ويمكن أن يعجل بظهور تكتلات تأخذ بمجموعات موازية لما هو قائم من القواعد التجارية أو سلاسل التوريد أو العملات أو شبكات الإنترنت أو النهج المتبعة إزاء التكنولوجيات الجديدة. لذا يجب على جميع الأطراف منح الأولوية للدبلوماسية لسد هذه الفجوات الآخذة في الاتساع ولضمان عدم تسبب التنافس الجامح في تحطيم البشرية. والانخراط في العمل الدبلوماسي يكتسي أهمية في العلاقات بين البلدان التي تأخذ بطرق تفكير مماثلة. غير أن أهميته تصير حاسمة فيما بين البلدان التي تفرق بينها الخلافات. فالتاريخ الحديث يشهد أنه خلال لحظات التوتر الجيوسياسي الشديد، بدءا بأزمة السويس ووصولا إلى أزمة الصواريخ الكوبية، أنقذت الدبلوماسية العالم من ويلات الحرب أو ساعدت في إيجاد طرق لإنهائها. والدبلوماسية تستلزم توفر روح المجازفة والمثابرة والإبداع. وتدل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب على أن الانخراط في العمل الدبلوماسي واستخدام الصكوك المتعددة الأطراف بشكل مبتكر يمكن أن يسهم، حتى في أكثر الحالات تعقيدا، في إيجاد أرضية مشتركة.

ويجب أن تعزز الدبلوماسية على الصعيد العالمي الأطر الإقليمية التي تنسج علاقات التعاون بين الدول الأعضاء وأن تتعزز بتلك الأطر على حد سواء. وتساعد هذه الأطر الدول في التصدي للاختلافات من خلال خطوات وبروتوكولات عملية، وتبعث على الشعور بالثقة. ويمكن أن تشمل طائفة من تدابير ومعايير بناء الثقة يراد بها التخفيف من حدة التوترات وتحقيق قدر أكبر من التعاون الإقليمي، كما كان الحال خلال عملية هلسنكي في أوروبا.

وإني ألتزم ببذل مساعي الحميدة لمساعدة الدول الأعضاء على إدارة الانقسامات المتفاقمة في السياسة العالمية ومنع نشوب النزاعات. وأعرض بذل مساعي الحميدة أيضا لمساعدة الدول الأعضاء في بناء الأطر الإقليمية أو إعادة بنائها. وبذل هذه المساعي متاح بالقدر نفسه لتعزيز نزع السلاح وفي مجالات محتملة جديدة مثل الفضاء الخارجي أو الفضاء السيبراني. وإني أقف على أهبة الاستعداد للعمل مع كافة الدول الأعضاء للمساعدة في التغلب على الانقسامات المشهودة حاليا في السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا، وسأضع مبعوثي وكبار المسؤولين رهن الإشارة من أجل تحقيق هذا الهدف. ففي نهاية المطاف، ليست المساعي الحميدة للأمين العام أداة للتصدي فقط للتهديد المباشر الذي يمثله النزاع المسلح، بل هي أيضا أداة لحماية المستقبل المشترك للبشرية.

التوصيات

- الاستعانة بدرجة أكبر بمقدرات الأمم المتحدة بوصفها ساحة تتجسد فيها الدبلوماسية في شكلها الأشمل من أجل إدارة السياسة العالمية وتصدعاتها المتزايدة، وبوصفها منبرا متاحا للدول الأعضاء للتواصل حتى في ظل غياب علاقات دبلوماسية رسمية بينها، أو إذا كانت في حالة حرب، أو في حالة عدم اعترافها المتبادل أو عدم اعتراف أحد الطرفين بالطرف الآخر.
- التماس المساعي الحميدة للأمين العام لدعم الإجراءات الرامية إلى عكس مسار تدهور العلاقات الجيوسياسية وإبقاء القنوات الدبلوماسية مفتوحة. ويمكن أن يشمل ذلك إرساء أطر تيسرها أو ترعاها الأمم المتحدة لتحفيز آليات الاتصالات في حالة الأزمات والاتفاق على السلوكيات المسؤولة وإدارة الحوادث في كل من المجال البحري والجوي والسيبراني والفضائي تفاديا للتصعيد بين الدول الكبرى.
- تعزيز وتوطيد قدرات الأمم المتحدة في مجال اتخاذ المبادرات الدبلوماسية من أجل السلام ودعم مبعوثي الأمم المتحدة الموفدين لهذا الغرض. وإتاحة التئام الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية، وتصميم نماذج جديدة للانخراط في العمل الدبلوماسي يمكن أن تراعي مصالح جميع الجهات الفاعلة المشاركة وتحقق نتائج مفيدة بشكل متبادل.
- الالتماس من الأمين العام، بالاستفادة من التجربة التي اكتسبتها الأمم المتحدة في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، أن يبذل مساعيه الحميدة ويمارس سلطاته في مجال الدعوة إلى عقد الاجتماعات من أجل حماية سلاسل التوريد والطاقة العالمية والحيلولة دون تلاشي وتشعب الروابط الاقتصادية نتيجة للمنافسة الاستراتيجية. ويمكن أن يشمل ذلك إيجاد حلول معدة خصيصا لمواجهة اضطرابات سلاسل توريد السلع الأساسية والخدمات الرئيسية في المستقبل، فضلا عن الاضطرابات الرقمية الكبرى.
- بذل الأمين العام للمساعي الحميدة للحفاظ على شبكة الإنترنت بوصفها فضاء حرا مفتوحا آمنا، وللحيلولة دون تصدع صلات الأنظمة الرقمية بين الدول.
- إصلاح الهياكل الأمنية الإقليمية حيثما كانت معرضة لخطر الانهيار؛ وإقامة هياكل من هذا القبيل حيثما كانت منعدمة؛ وتعزيزها حيثما أمكن تطويرها بشكل أكبر. ويمكن للأمم المتحدة أن تعمل على تعزيز هذه الجهود الإقليمية بناء على دورها كجهة داعمة داعية لعقد الاجتماعات.
- القيام، فيما يخص الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء في كل منها، بتفعيل أوجه الاستجابة السريعة في حالة الأزمات الناشئة من خلال المساعي الدبلوماسية الحثيثة.

منع نشوب النزاعات واندلاع العنف والحفاظ على السلام

الإجراء 3: إحداث تحول في منظومة منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام على صعيد البلدان

لا بد من التركيز على الصعيد الوطني على منع نشوب النزاعات بوصف ذلك تكملة لدور العمل الدبلوماسي على الصعيدين الدولي والإقليمي. ففي بيئة تتسم اليوم بوجود مخاطر متداخلة عالمية، لا مجال لحصر نطاق مساعي الوقاية في الدول المتأثرة بها أو "الهشة". ولكي تنجح هذه المساعي، ينبغي أولا إحداث تحول عاجل في النهج المتبع، تتفق بناء عليه جميع الدول على الاعتراف بالوقاية والحفاظ على السلام بوصفهما هدفين يلتزم الجميع بتحقيقهما. حيث إنه تماشيا مع الغاية 16-1 من أهداف التنمية المستدامة، يعني اتباع نهج عالمي إزاء مساعي منع نشوب النزاعات في التصدي لجميع أشكال العنف، وليس فقط في سياقات النزاع. غير أن مساعي منع نشوب النزاعات قُوضت بسبب انعدام الثقة، حيث ينظر إليها في كثير من الأحيان على أنها ذريعة للتدخل. ويجب أن يكون منطلق تجديد الالتزام بهذه المساعي هو التصدي لانعدام الثقة ذاك، إلى جانب الاستثمار في قدرات الوقاية والبنى التحتية للسلام على الصعيد الوطني. ومن شأن الأخذ بنُهج تشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره وترتكز على التنمية المستدامة دون ترك أحد خلف الركب أن يجعل استراتيجيات الوقاية الوطنية أكثر فعالية. وينبغي أن تكون متعددة الأبعاد تتخذ الإنسان محورا لها وشاملة لكافة مكونات المجتمع المختلفة. وستقدم الأمم المتحدة، إذا طلب منها ذلك، الدعم على نطاق موسع لوضع هذه الاستراتيجيات وتنفيذها.

التوصيات

- وضع استراتيجيات وقاية وطنية لمعالجة مختلف الدوافع والعوامل التي تفسح المجال للعنف والنزاع في المجتمعات، وتعزيز البنى التحتية الوطنية للسلام. ويمكن أن تسهم هذه الاستراتيجيات في توطيد مؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون، وتقوية المجتمع المدني والتماسك الاجتماعي، بغية ضمان قدر أكبر من التسامح والتضامن.
- تماشيا مع ندائي إلى العمل من أجل حقوق الإنسان[35]، ضمان وضع حقوق الإنسان برمتها - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية - في صميم استراتيجيات الوقاية الوطنية، لأن حقوق الإنسان أهميتها حاسمة لضمان ظروف الإدماج والحماية من التهميش والتمييز، بما يتيح تفادي المظالم قبل أن تنشأ.
- الاعتراف بالأهمية الجوهرية لسيادة القانون كأساس للتعاون المتعدد الأطراف والحوار السياسي، وفقا للميثاق، وكمبدأ محوري من مبادئ الحفاظ على السلام.
- ينبغي أن يكون بوسع الدول الأعضاء التي تسعى إلى إنشاء أو تعزيز البنى التحتية الوطنية للسلام الحصول على حزمة من الدعم والخبرات مصممة لها خصيصا.
- توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به بقدر أكبر لجهود بناء السلام، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة[36]، ولا سيما صندوق بناء السلام، من أجل دعم هذه الاستراتيجيات على سبيل الاستعجال.
- فيما يخص مجموعات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، وضع استراتيجيات وقاية ذات أبعاد عبر إقليمية للتصدي للتهديدات العابرة للحدود، والقيام جماعيا باستخلاص المعارف والخبرات الغزيرة المتاحة على الصعيد الوطني بشأن التدابير الفعالة لمنع نشوب النزاعات والبناء عليها.

الإجراء 4: تسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لمواجهة الدوافع الكامنة وراء العنف وانعدام الأمن

إن منع نشوب النزاعات والتنمية المستدامة عنصران مترابطان يعزز أحدهما الآخر. وتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة على النحو الكامل أمر حاسم الأهمية، سواء باعتبار ذلك هدفا في حد ذاته أو من حيث أن التنمية المستدامة هي في نهاية المطاف السبيل الوحيد للتصدي الشامل لدوافع العنف وانعدام الأمن المترابطة والمتعددة الأبعاد. لكن وتيرة تنفيذ خطة عام 2030 لا ترقى إلى الوتيرة المطلوبة لتحقيق ما يرد فيها من طموحات، لا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات. ويجب أن يبوأ الناس مكان الصدارة في جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية، والتغلب على الفقر، والحد من مخاطر النزاع والعنف الناشئة عن عدم المساواة والتهميش والإقصاء. وتقع على عاتق المؤسسات المالية الدولية مسؤولية تقديم دعمها، وعلى نحو أعم، تلبية احتياجات البلدان النامية بشكل أفضل، على نحو ما أبرز في موجزي السياساتي بشأن إصلاح الهيكل المالي الدولي[37].

التوصيات

- تسريع تنفيذ مسارات التنمية التي أثبتت جدواها والتي تعزز الميثاق الاجتماعي والأمن البشري، مثل التعليم والرعاية الصحية.
- النظر في طرق جديدة وناشئة لحماية سبل العيش وتوفير الحماية الاجتماعية في المجتمعات الخارجة من النزاع وفي البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، بسبل منها مثلا الدخل الأساسي الشامل المؤقت، بما قد يعزز القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي ويكسر حلقة العنف.
- فيما يخص المؤسسات المالية الدولية، مواءمة آليات التمويل للإسهام في التصدي للأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار من خلال التنمية المستدامة الشاملة للجميع.

الإجراء 5: تحويل ديناميات السلطة المجنسة في مجال السلام والأمن

تحدق المخاطر بالمكاسب التي تحققت على مدى أجيال في مجال حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم، كما تحدق بإمكانات إحداث التحول التي تنطوي عليها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. واتباع النهج التدريجي لم يلق نجاحا، وتحقيق خطة العمل برمتها أمر مستعجل. لذا يلزم توفير المزيد من الإرادة السياسية. والتعجيل بالمشاركة الهادفة للمرأة في جميع عمليات صنع القرار، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، سواء في شبكة الإنترنت أو خارجها، ودعم حقوق المرأة أمور لن تسهم فحسب في إحداث تحول في موازين القوة، بل ستشكل أيضا خطوات عملاقة إلى الأمام في سبيل الحفاظ على السلام.

التوصيات

- الأخذ بتدابير ملموسة لكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة على جميع مستويات صنع القرار في مجال السلام والأمن، بما في ذلك عن طريق التكافؤ بين الجنسين في الحكومات والبرلمانات على الصعيد الوطني، وفي مؤسسات الحوكمة المحلية. ودعم نظام الحصص والغايات والحوافز المقررة من خلال أطر مساءلة قوية تتخللها محطات واضحة ينبغي بلوغها في سبيل تحقيق مشاركة المرأة على قدم المساواة.
- الالتزام بالقضاء على جميع أشكال العنف الجنساني وسن تشريعات محكمة وشاملة، تتعلق بمجالات منها خطاب الكراهية القائم على الاعتبارات الجنسانية، والتصدي لإفلات الجناة من العقاب، وتوفير الخدمات والحماية للناجيات.
- توفير تمويل مطرد يمكن التنبؤ به ومرن لأغراض المساواة بين الجنسين. وتخصيص 15 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للمساواة بين الجنسين، وتقديم ما لا يقل عن 1 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية في شكل مساعدة مباشرة للمنظمات النسائية، ولا سيما الجماعات الشعبية التي تعمل على التعبئة من أجل السلام.

الإجراء 6: معالجة الروابط بين المناخ والسلام والأمن

من الأهمية بمكان تهيئة طرق عملية ومفيدة بشكل متبادل لمعالجة آثار أزمة المناخ والاستجابة للنداء العاجل إلى العمل من قبل البلدان التي توجد على الخطوط الأمامية. وزيادة الاستثمار المتصل بالمناخ في سياقات النزاع أمر بالغ الأهمية، ذلك أن حصة صغيرة جدا من تدفقات التمويل المناخي موجهة إلى تلك البلدان التي تزيد فيها عوامل الخطورة المضاعفة من قلة مناعتها من الصدمات المناخية. ويجب وضع السياسات المناخية على نحو لا يفضي إلى آثار ضارة على المجتمعات والاقتصادات ولا يؤدي إلى ظهور مظالم جديدة يمكن استغلالها سياسيا. والأخذ بنهج العمل كالمعتاد مصيره الفشل في عالم يعاني من الاحترار. بينما من شأن الأخذ بحلول مبتكرة لمعالجة أزمة المناخ وحماية أشد الفئات ضعفا ومعالجة الآثار المتباينة على النساء والرجال وتعزيز العدالة المناخية أن يرسل إشارة تضامن مدوية.

التوصيات

- الاعتراف بالمناخ والسلام والأمن كأولوية سياسية وتعزيز الروابط بين الهيئات المتعددة الأطراف لضمان التعاضد بين العمل المناخي وبناء السلام.
- فيما يخص مجلس الأمن، التصدي بشكل منهجي لآثار تغير المناخ على السلام والأمن في ولايات عمليات السلام وفي الحالات القطرية أو الإقليمية الأخرى المدرجة في جدول أعماله.
- القيام، تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، بإنشاء فريق للخبراء مكرس للعمل المناخي والقدرة على الصمود وبناء السلام لوضع توصيات بشأن الأخذ بنهج متكاملة إزاء المناخ والسلام والأمن.
- إنشاء نافذة تمويل جديدة داخل صندوق بناء السلام تخصص لاستثمارات أكثر تقبلا للمجازفة توجه للتمويل المناخي.
- فيما يخص منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، إنشاء مراكز إقليمية مشتركة معنية بالمناخ والسلام والأمن لإقامة الروابط بين الخبرات الوطنية والإقليمية، وتقديم المشورة التقنية إلى الدول الأعضاء، والإسهام في تسريع التقدم في هذا المجال.

الإجراء 7: خفض التكلفة البشرية للأسلحة

يوجد في صميم أعمالنا في مجال السلام والأمن التزام بإنقاذ البشر من العنف. ذلك أن النزاعات المسلحة تدور مجرياتها أكثر فأكثر في مراكز مأهولة بالسكان، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة وعشوائية على المدنيين. وعملا بالمادة 26 من الميثاق، يجب علينا عكس اتجاه الأثر السلبي للإنفاق العسكري غير المقيد، والتركيز على الآثار الاجتماعية السلبية العميقة لتحويل وجهة الموارد العامة إلى النشاط العسكري بدلا من التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين – وتلك قضية تم التأكيد منذ فترة طويلة على أنها مصدر من مصادر القلق، بما في ذلك في إعلان ومنهاج عمل بيجين[38] – واعتماد نهج ترتكز على ضرورة معالجة الآثار الإنسانية والجنسانية والمتصلة بالإعاقة وبفئات عمرية محددة لأسلحة وأساليب ووسائل حربية معينة. وينبغي للدول الأعضاء أن تلتزم بتخفيض التكلفة البشرية للأسلحة بالنأي بنفسها عن الأخذ بنُهج إزاء السلام تركز بشكل مفرط على الجوانب الأمنية والعسكرية، وخفض الإنفاق العسكري، وسن تدابير لتعزيز نزع السلاح الذي يكون الإنسان محوره.

التوصيات

- الاستفادة من مبادرة تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح:
  - » تعزيز حماية المدنيين في المناطق المأهولة بالسكان في مناطق النزاع، ونقل أعمال القتال خارج المناطق الحضرية بشكل كامل، بما في ذلك من خلال تنفيذ الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، المعتمد في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وإنشاء آليات للتخفيف من الأضرار التي تلحق بالمدنيين والتحقيق بشأنها وضمان مساءلة الجناة؛
  - » تحقيق عالمية المعاهدات التي تحظر الأسلحة اللاإنسانية والعشوائية، مثل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها، والاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية، واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام؛
  - » خفض النفقات العسكرية، وتجديد الجهود للحد من الأسلحة التقليدية، وزيادة الاستثمار في الوقاية والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية، مع تركيز شديد على تقويم أوجه عدم المساواة بين الجنسين والتهميش الهيكلي، لدعم السلام المستدام وتوجيه المجتمعات مجددا نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
  - » توجيه طلب إلى الأمين العام بأن يعد دراسة مستوفاة عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للإنفاق العسكري؛
  - » وقف استخدام الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدول للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

وتتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها في معظم حالات الوفاة الناجمة عن العنف في العالم، سواء في سياقات النزاع أو في غير سياقات النزاع. وكما يُعترف بذلك في خطتي لنزع السلاح، فإن انتشارها وتحويل وجهتها وإساءة استخدامها عامل يقوض سيادة القانون، ويعوق منع نشوب النزاعات وبناء السلام، ويفسح المجال لارتكاب أعمال إجرامية، بما في ذلك الأعمال الإرهابية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنساني، ويؤدي إلى التشريد والهجرة، ويعوق التنمية. والأطر التنظيمية والتدابير السياساتية أساسية، ولكنها لا تنفذ بالقدر الكافي. ومن المهم أيضا التصدي للعوامل التي يمكن أن تؤثر على الطلب على ذلك النوع من الأسلحة.

التوصيات

- تعزيز ووضع وتنفيذ صكوك وخرائط طريق إقليمية ودون إقليمية ووطنية للتصدي للتحديات المتصلة بتحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وانتشارها وإساءة استخدامها؛
- وضع أهداف وطنية وإقليمية وقياس التقدم المحرز نحو تنفيذ الأطر التنظيمية، بما في ذلك من خلال جمع البيانات ورصدها؛
- اتباع نُهج تشمل الحكومة بأسرها تدمج مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مبادرات التنمية والحد من العنف على الصعيدين الوطني والمجتمعي، وكذلك في استراتيجيات الوقاية الوطنية المقترحة في إطار الإجراء 3.

تعزيز عمليات السلام ومعالجة مسألة إنفاذ السلام

الإجراء 8: تعزيز عمليات السلام والشراكات

عمليات السلام – عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة – جزء أساسي من مجموعة الأدوات الدبلوماسية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. وهذه البعثات التي تتخذ شكل مبعوثين خاصين يبذلون مساعي الوساطة من أجل إبرام اتفاقات للسلام أو مكاتب إقليمية تعمل بمثابة منصات متقدمة للدبلوماسية الوقائية أو عمليات لحفظ السلام متعددة الأبعاد، ستظل عنصرا مركزيا في أشكال الاستجابة التي تعتمدها الأمم المتحدة في بعض السياقات التي يشهد فيها السلام والأمن أشد التقلبات. وتساعد عمليات السلام في تفعيل الدبلوماسية من أجل السلام من حيث أنها تتيح للمنظمة بلورة أشكال استجابة عملياتية مصممة بحسب الحالة، بما في ذلك عن طريق تعبئة وتمويل قدرات وإمكانات الدول الأعضاء بمستوى لا تستطيع أي جهة فاعلة وصوله بمفردها.

ويجسد حفظ السلام في الواقع العملي مبدأ تعددية الأطراف الفعالة القائمة على شراكة بين جميع البلدان التي تتضافر جهودها لدعم من يعانون من أشد الضعف ويتعرضون للتهديد. وهو يوثق علاقة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ويمنح للدول التي تنشر أفرادا من قواتها وشرطتها مصلحة مباشرة في أمننا الجماعي. ومنذ إرساء وظيفة حفظ السلام منذ 75 عاما، ما فتئت تتكيف مع طائفة من المهام الصادر بها تكليف تشهد تزايدا لا يفتر أبدا، بدءا بالحفاظ على وقف إطلاق النار ووصولا إلى حماية عدد لا يحصى من المدنيين من أعمال العنف والاعتداءات، بحيث حققت نتائج إيجابية على الرغم من التحديات والقيود.

ومع ذلك، أصبحت الفجوة بين ولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام وما يمكن أن تنجزه هذه البعثات بالفعل عمليا واضحة في عدد من بيئات النزاعات الدائرة حاليا. والتحديات التي تشكلها النزاعات التي طال أمدها دون أن تجد طريقها إلى التسوية والتي لا يتوفر فيها عنصر السلام حتى يتم حفظه، بسبب عوامل محلية وجيوسياسية وعبر وطنية معقدة، هي مثال صارخ على القيود التي تواجه ولايات طموحة أسندت دون أن يوفر لها ما يكفي من

الدعم السياسي. ولكي يظل حفظ السلام مهيأ لتحقيق الغرض المنشود منه، لا بد من التفكير في مستقبله بجدية وبشكل موسع، بغية السير نحو الأخذ بنماذج مرنة قابلة للتكيف ذات استراتيجيات مناسبة وتطلعية لمرحلتي الانتقال والخروج.

التوصيات

- فيما يخص مجلس الأمن، ضمان استمرار تبوء السياسة مكانة الصدارة باعتبارها مبدأ أساسيا في عمليات السلام: يجب نشرها بناء على عملية سياسية محددة بوضوح ودعما لها. وينبغي لمجلس الأمن أن يقدم دعمه الكامل في جميع المراحل، مع التواصل الفعلي والمستمر والمتسق مع جميع الأطراف.
- فيما يخص مجلس الأمن، ينبغي عدم إثقال كاهل عمليات السلام بولايات غير واقعية. ويجب أن تكون الولايات واضحة ومرتبة حسب الأولويات وقابلة للتحقيق، وأن تخصص لها موارد كافية، وأن تكون قابلة للتكيف مع الظروف المتغيرة والتطورات السياسية.
- فيما يخص مجلس الأمن والجمعية العامة، القيام بوقفة تأملية في حدود حفظ السلام ومستقبله في ضوء الطابع المتغير للنزاعات بغية التمكين من وضع نماذج لبعثات أكثر مرونة وقدرة على التكيف وفعالية، والقيام في الوقت نفسه بصياغة استراتيجيات للانتقال والخروج، حسب الاقتضاء. وينبغي أن تراعى في ذلك بشكل واضح مواطن القوة النسبية لحفظ السلام والنجاحات التي تحققت بفضله، فضلا عن حدوده من الناحيتين المذهبية والعملياتية، باعتباره أداة تعتمد على الموافقة الاستراتيجية وعلى دعم الأطراف الحاسمة.
- يجب أن تكون عمليات السلام متكاملة بقدر أكبر بكثير، وينبغي أن تسخر كامل نطاق القدرات والخبرات المدنية المتاحة على صعيد منظومة الأمم المتحدة وشركائها ككل، كجزء من نظام من الشراكات المعززة المترابطة والقائمة على تعددية الأطراف.
- في عمليات السلام، ينبغي الاستفادة على نحو كامل من استخدام البيانات والتكنولوجيات الرقمية لتتبع اتجاهات النزاعات بشكل فعال، وفهم طبيعة المزاج المحلي، وتمكين الحوار الشامل للجميع، ورصد الآثار، والمساعدة في توجيه عملية اتخاذ القرارات بناء على الأدلة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي البناء على استراتيجية التحول الرقمي لحفظ السلام والحلول الحاسمة المبتكرة في الوساطة والمساعي الحميدة وصنع السلام، بما يتماشى مع خماسية التغيير[39] نحو تحقيق الأمم المتحدة 2.0 والتوصيات الواردة في الإجراء 2.
- يجب التخطيط لاستراتيجيات الخروج من عمليات السلام وعمليات الانتقال فيها في وقت مبكر وبطريقة متكاملة ومتواترة لأجل النجاح في الخفض التدريجي للبعثات وكفالة توطيد المكاسب والتقليل إلى أدنى حد من خطر السقوط مجددا في النزاع أو التصعيد.
- ينبغي تجديد الدعم لها والالتزام مجددا بمواصلة إصلاح حفظ السلام بالاستفادة من التقدم المحرز من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وإصلاح ركيزة الأمم المتحدة للسلام والأمن. ويجب أن تفضي هذه الجهود إلى جعل عمليات حفظ السلام أكثر مرونة ورشاقة وقابلية للتكيف.

الإجراء 9: معالجة مسألة إنفاذ السلام

لقد أدى تشظي العديد من النزاعات وتكاثر الجماعات المسلحة غير التابعة للدول التي تنشط عبر الحدود وتستخدم العنف ضد المدنيين إلى زيادة الحاجة إلى عمليات متعددة الجنسيات لإنفاذ السلام ومكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد. وينبغي للدول الأعضاء أن تنظر على وجه الاستعجال في سبل تحسين هذه العمليات وفي الجوانب ذات الصلة بها المتعلقة بالاستجابة الوطنية والدولية في حالة التهديدات المتغيرة.

التوصيات

- فيما يخص مجلس الأمن، الإذن، متى لزم اللجوء إلى إنفاذ السلام، بإنشاء قوة متعددة الجنسيات، أو باتخاذ إجراءات للإنفاذ من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.
- مصاحبة أي إجراءات تتخذ لإنفاذ السلام بمساعي سياسية شاملة ترمي إلى النهوض بنهج السلام والنهج غير العسكرية الأخرى، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتصدي لدوافع النزاع الرئيسية وما يتصل بها من مظالم. وتجنب الأعمال التي تضر بحياة المدنيين، أو تنتهك حقوق الإنسان، أو ترسخ دوافع النزاع، أو تزيد من قدرة الجماعات المتطرفة العنيفة على زيادة عمليات التجنيد.
- عندما تفتقر البلدان أو المنظمات الإقليمية الراغبة في إنفاذ السلام إلى القدرات اللازمة، ينبغي تقديم الدعم لتلك العمليات مباشرة. ويجب أن تكون إجراءات إنفاذ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن متوافقة تماما مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تقترن بتدابير مساءلة فعالة وشفافة، بما في ذلك المساءلة أمام مجلس الأمن.
- في سياقات مكافحة الإرهاب، ضمان المساءلة وإحقاق العدالة، بسبل منها الارتقاء باستراتيجيات الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وتوفير الخبرة المناسبة لدعم عمليات مكافحة الإرهاب من خلال إنشاء أفرقة عمل استراتيجية بتقديم الدعم من اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، وبتوفير العون، حسب الاقتضاء، بمساهمات الدول الأعضاء.

الإجراء 10: دعم عمليات الاتحاد الأفريقي والعمليات دون الإقليمية لدعم السلام

يشكل انتشار الجماعات المسلحة غير التابعة للدول التي تنشط عبر الحدود تهديدا كبيرا ومتزايدا في عدة مناطق في أفريقيا، شأنه في ذلك شأن العوامل المحركة للنزاعات والأزمات الأخرى المتصلة بالتهديدات المتداخلة الوارد بيانها أعلاه. وذلك ما يستلزم جيلا جديدا من بعثات إنفاذ السلام وعمليات مكافحة الإرهاب، بقيادة الشركاء الأفريقيين وبتكليف من مجلس الأمن بموجب الفصلين السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وبتمويل مضمون من خلال الأنصبة المقررة. ولقد تأخر اتخاذ قرارات في هذا الشأن أكثر مما يلزم، ولا بد من إحراز التقدم. وأهمية هذه العمليات، بوصفها جزءا من مجموعة أدوات الاستجابة في حالة الأزمات في أفريقيا، إلى جانب النطاق الكامل المتاح من آليات الأمم المتحدة، أهمية واضحة ومن البديهي تأييد كفالة حصولها على الموارد اللازمة لتنجح في مهامها. وينطبق ذلك على شتى أطياف العمليات، بدءا بعمليات الانتشار الوقائي ووصولا إلى إنفاذ السلام.

التوصية

- فيما يخص مجلس الأمن والجمعية العامة، كفالة أن توفر للعمليات المأذون بها بموجب الفصلين السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة الموارد اللازمة لتنجح في مهامها، بما في ذلك الأنصبة المقررة عند الاقتضاء. وينبغي النظر في الطلبات المتصلة بعمليات الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لدعم السلام بطريقة منهجية بقدر أكبر، والكف عن اعتبارها طلبات استثنائية.

الأخذ بنهج جديدة إزاء السلام ومجالات النزاع المحتملة

الإجراء 11: منع استخدام المجالات الناشئة كسلاح وتشجيع الابتكار المسؤول

للتكنولوجيات الجديدة القدرة على تغيير طبيعة النزاعات والحروب، مما من شأنه أن يعرض البشر إلى مخاطر متزايدة. ذلك أن قدرة الجهات غير التابعة للدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية، على الحصول عليها بسهولة تشكل تهديدا كبيرا. وهي تثير شواغل جسيمة تتعلق بحقوق الإنسان والخصوصية، اعتبارا لمسائل مثل الدقة والموثوقية والتحكم البشري والتحيز في البيانات والخوارزميات. ولا مجال لجني الفوائد من التكنولوجيات الجديدة والناشئة على حساب الأمن العالمي. لذا يجب تعميم أطر الحوكمة على الصعيدين الدولي والوطني للتقليل من الأضرار إلى أدنى حد ومعالجة المخاطر المتداخلة التي تشكلها التكنولوجيات المتقاربة، بما في ذلك اقترانها مع تهديدات أخرى، مثل تهديدات الأسلحة النووية.

معالجة تسرب النزاعات والأعمال العدائية إلى الفضاء السيبراني

لقد أصبحت الحاجة إلى بذل الجهود من أجل حماية سلامة وأمن الفضاء السيبراني أمس بشكل هائل على مدى العقد الماضي، مع تكاثر الحوادث السيبرانية الخبيثة المؤثرة على البنى التحتية التي توفر الخدمات للجمهور وتمثل أهمية حاسمة في أداء المجتمع لوظائفه. وتنشط أيضا الجهات غير التابعة للدول، بما في ذلك الإرهابيون، في الفضاء السيبراني. غير أن هذا الفضاء ليس مجالا يسود فيه قانون الغاب: أكدت الدول أن أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي تنطبق على الفضاء السيبراني (انظر A/77/275). وقد دفع إحراز تقدم ملموس على المستوى المتعدد الأطراف، بفضل العمل المضطلع به برعاية الجمعية العامة على مدى العقدين الماضين، جميع الدول إلى الاتفاق على الاسترشاد في استخدامها لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بمعايير محددة لسلوك الدول المسؤول. غير أن ثمة حاجة إلى إجراءات إضافية، وينبغي للدول أن تتخذ تدابير ملموسة لمنع امتداد النزاعات وزيادة تصعيدها لتطال المجال السيبراني، بما في ذلك من أجل حماية الحياة البشرية من الأنشطة السيبرانية الخبيثة.

التوصيات

- الإعلان بأن استهداف البنى التحتية الأساسية لتقديم الخدمات العامة ولأداء المجتمع وظائفه بالأنشطة السيبرانية الخبيثة محظور على الجهات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء.
- إنشاء آلية مستقلة متعددة الأطراف للمساءلة عن استخدام الفضاء السيبراني في أنشطة خبيثة من قبل الدول للحد من محفزات مثل هذا السلوك. ويمكن أن تعزز هذه الآلية الامتثال للمعايير والمبادئ المتفق عليها بشأن السلوك المسؤول للدول. وينبغي تعزيز قدرة العدالة الجنائية على التحقيق في الأنشطة السيبرانية التي تعمد إلى ارتكابها جهات فاعلة إرهابية ضد هذه البنى التحتية وعلى مقاضاة مرتكبيها والفصل فيها.

منع نشوب النزاع في الفضاء الخارجي

من المخاطر الكبرى التي تهدد أمن الفضاء الخارجي تحوُّله إلى مجال محتمل للمواجهة العسكرية. ومما يزيد من شدة هذا الخطر، على نحو ما أشير إليه في موجزي السياساتي بشأن الفضاء الخارجي[40]، التزامن بين ظهور جهات فاعلة جديدة في مجال الفضاء، وتكاثر الأجسام الفضائية، وكون العديد من الخدمات الفضائية لها مستعملون من المدنيين والعسكريين، واعتماد القوات المسلحة بشكل متزايد على المنظومات الفضائية.

التوصية

- القيام، من خلال هيئات الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح، بوضع معايير وقواعد ومبادئ دولية، تحظى بأوسع قبول ممكن، للتصدي للأخطار التي تهدد المنظومات الفضائية، وفتح مفاوضات على هذا الأساس بشأن معاهدة لضمان السلام والأمن ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

حظر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل

منظومات الأسلحة كاملة التشغيل الذاتي قادرة على تغيير أساليب الحرب إلى حد كبير، ويمكن أن تفرض ضغوطا على الأطر القانونية القائمة، بل يمكن أيضا أن تؤدي إلى تلاشيها. وفي غياب أي أنظمة محددة على المستوى المتعدد الأطراف، يثير تصميم وتطوير واستخدام هذه المنظومات شواغل إنسانية وقانونية وأمنية وأخلاقية، ويمثل تهديدا مباشرا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ذلك أن استخدام آلات لها القدرة على إزهاق الأرواح والسلطة التقديرية لتقرير ذلك دون تدخل بشري أمر بغيض أخلاقيا وغير مقبول سياسيا ويجب حظره بموجب القانون الدولي.

التوصية

- إبرام صك ملزم قانونا بحلول عام 2026، بناء على التقدم المحرز في المفاوضات المتعددة الأطراف، لحظر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي تستخدم من غير تحكم أو إشراف بشري، والتي لا مجال لاستخدامها في ظل الامتثال للقانون الدولي الإنساني، ولتنظيم جميع الأنواع الأخرى من منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

تداعيات الذكاء الاصطناعي على السلام والأمن

الذكاء الاصطناعي أداة تكنولوجية ذات آثار تمكينية وتعطيلية في آن واحد معتمدة بشكل متزايد في طائفة واسعة من التطبيقات المدنية والعسكرية وذات الاستخدام المزدوج، وتنجم عنها في معظم الحالات تداعيات غير متوقعة. ويطرح شيوع استعمال الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد في كل المجالات، باقتران مع قابلية استخدامه الموسع بسرعة وافتقاره للشفافية ووتيرة الابتكار المتصلة به، مخاطر محتملة على السلام والأمن الدوليين، ويضع تحديات في مجال الحوكمة. ويجب على الدول الأعضاء اتخاذ خطوات للتخفيف من المخاطر المتصلة بالأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي في مجال السلام والأمن، ووضع الأطر اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وينبغي للدول الأعضاء أن تأخذ في الاعتبار الخبرات المكتسبة في وضع نهج الحوكمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الطيران المدني الدولي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في جملة نهج أخرى، إلى جانب المقترحات الواردة في موجزي السياساتي بشأن الاتفاق الرقمي العالمي[41]، وأن تضع نهجا مصمما لها خصيصا. وينبغي أن يشمل ذلك إمكانية إنشاء هيئة عالمية جديدة للتخفيف من مخاطر الذكاء الاصطناعي على السلام والأمن، مع تسخير فوائده لتسريع وتيرة التنمية المستدامة.

التوصيات

- وضع استراتيجيات وطنية على سبيل الاستعجال بشأن توخي المسؤولية في تصميم وتطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي، بما يتفق مع التزامات الدول الأعضاء بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- وضع معايير وقواعد ومبادئ تتناول تصميم وتطوير واستخدام التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي من خلال عملية متعددة الأطراف، مع ضمان إشراك أصحاب المصلحة من الصناعة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاعات الأخرى.
- الاتفاق على إطار عالمي ينظم ويعزز آليات الإشراف على استخدام التكنولوجيا القائمة على البيانات، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، لأغراض مكافحة الإرهاب.

تحسين قدرات التوقع والتنسيق والتأهب على الصعيد العالمي من أجل التصدي للمخاطر البيولوجية

المخاطر التي تحدق بالأمن البيولوجي والصحي العالمي مخاطر متنوعة ومترابطة. وهي تتخطى نطاق الاستخدام العدائي الصريح للإمكانات البيولوجية المتمثل في تطوير واستخدام الأسلحة البيولوجية[42]، وتشمل طائفة من الأعمال التي يمكن أن تقوض الأمن البيولوجي والصحي[43]. وتواصل أشكال التقدم التكنولوجي وأوجه التآزر والتفاعل المعقدة فيما بينها إضعاف الحواجز القائمة أمام تطوير الأسلحة البيولوجية. ويتزايد في شتى أنحاء العالم عدد الأشخاص الذين بوسعهم تناول العوامل الممرضة الخطيرة، ومن بينهم من يخفون نوايا خبيثة محتملة، بمن فيهم الإرهابيون. غير أن أشكال التقدم هذه ذاتها يمكن أيضا أن تسرع وتيرة التنمية المستدامة والتطور البشري. لذا يجب علينا أن نعمل على ضمان عدم استغلالها لإيجاد طرق جديدة لإلحاق الأذى والتسبب في الموت وإحداث الاضطرابات.

ويمكن أن تتداخل آثار النزاعات والأمراض بطرق متعددة، ولا يجري حاليا التصدي للمخاطر المطروحة بشكل شامل ومنسق. وثمة حاجة ملحة إلى القيام بشكل جماعي بتحديد طبيعة هذه المخاطر الناشئة والمتغيرة، وزيادة الشفافية، ومواءمة المعايير، وتعزيز محو الأمية العلمية، والعمل بشكل وثيق مع الأوساط العلمية الدولية والقطاع الخاص لاستكشاف سبل مراقبة البحوث البيولوجية والارتقاء بالسلوك المسؤول.

التوصيات

- تحديد المخاطر البيولوجية الناشئة والمتغيرة؛ وتعزيز قدرات توقع هذه المخاطر والتنسيق بشأنها والتأهب لها، سواء كانت ناجمة عن تسرب طبيعي أو عرضي أو متعمد للعوامل البيولوجية، والعمل مع منظومة الأمم المتحدة لإتاحة خيارات لتعزيز الوقاية والاستجابة.
- بلورة تدابير للتصدي للمخاطر التي تنطوي عليها التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيات تعزيز القدرات البشرية المستخدمة في المجال العسكري. والقيام لهذه الغرض بما يلي: '1' وضع معايير وقواعد ومبادئ للسلوك المسؤول بشأن الاستخدامات العسكرية لتكنولوجيات تعزيز وإضعاف القدرات البشرية، بما في ذلك تعزيز الشفافية فيما يتصل بالخطط والممارسات الدفاعية، والعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين على وضع مبادئ توجيهية وسياسات بشأن توخي المسؤولية في البحوث؛ '2' قيام الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية) واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية) باستكشاف الآثار المحتملة لأوجه التقدم في البيولوجيا العصبية والتكنولوجيات المتقاربة المتصلة بها على أنظمة الحوكمة ذات الصلة.

تعزيز الحوكمة الدولية

الإجراء 12: بناء آلية للأمن الجماعي أكثر قوة

لأجهزة الأمم المتحدة أهمية حيوية في مواءمة الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف المشتركة. بيد أن بعض هياكلها تقادمت وينبغي تحديثها على وجه الاستعجال من أجل إضفاء فعالية أكبر على نظام الأمن الجماعي.

إصلاح مجلس الأمن

ثمة حاجة ملحة إلى أن يكون مجلس الأمن أكثر تجسيدا للحقائق الجغرافية السياسية الراهنة ولإسهامات أجزاء مختلفة من العالم في السلام العالمي. وتقر معظم الدول الأعضاء بذلك، وإن كان إحراز تقدم عملي في هذا الصدد لا يزال بعيد المنال. غير أن إصلاح عضوية مجلس الأمن يجب أن يكون مصحوبا بإضفاء طابع ديمقراطي حقيقي على أساليب عمله على النحو المبين أدناه.

التوصيات

- إحراز التقدم على وجه الاستعجال في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن لجعل هذا الجهاز أكثر إنصافا وتمثيلا.
- القيام، فيما يخص مجلس الأمن، بإضفاء الطابع الديمقراطي على إجراءاته بوصف ذلك وسيلة لتعزيز قدرته على التوصل إلى توافق في الآراء وجعل نتائج قراراته أكثر دواما، بما في ذلك عن طريق ما يلي: ’1‘ زيادة تقاسم الأعباء فيما بين أعضاء المجلس بشأن القرارات، ولا سيما فيما يتعلق بالحالات التي تهم منطقتهم دون أن يكونوا أطرافا فيها؛ ’2‘ إجراء مشاورات منتظمة مع الدول المضيفة قبل إقرار أو تجديد الولايات التي تؤثر فيها، ومع المنظمات الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، حسب الاقتضاء؛ ’3‘ تشجيع مساءلة الأعضاء الدائمين بقدر أكبر عن استخدام حق النقض (فيتو).

وتظل نظم الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن أداة هامة ينص عليها الميثاق يراد بها التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. غير أن هذه النظم لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها. ذلك أنها لا تحدث أثرا إيجابيا يتسم بالدوام إلا حينما تشكل جزءا من عملية سياسية شاملة. ويجب أن تشمل مساعي تحسين فعالية نظم الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة بذل الجهود لتعزيز مشروعيتها وبلورة فهم أفضل لأثرها المضر أحيانا بالحوار السياسي وعمليات السلام عندما تطبق قبل أوانها بكثير، أو تفاعلا مع أحداث معينة، أو على نطاق واسع.

التوصية

- ضمان أن تكون تدابير الجزاءات محددة الأهداف وأن تعدل بانتظام وفقا للديناميات السياسية الراهنة؛ وضمان إدراج معايير منذ الوهلة الأولى في نظم الجزاءات لأجل تقييم التقدم المحرز، مع استعراضها بانتظام؛ واتخاذ إجراءات فورية بشأن مقترحات إدراج الأفراد والكيانات في القوائم ورفع أسمائهم منها، وضمان إتاحة الفرصة لهم لطلب إجراء استعراض مستقل لإدراجهم في القوائم؛ والنظر فيما إذا كان ينبغي تضمين نظم جزاءات الأمم المتحدة المتعلقة تحديدا بالإرهاب عنصر الإرهاب بدافع كراهية الأجانب والعنصرية وأشكال التعصب الأخرى، أو باسم الدين أو المعتقد.

تنشيط أعمال الجمعية العامة

الجمعية العامة لها دور حاسم ينبغي لها أن تؤديه، استنادا إلى مشروعيتها القوية وعضويتها العالمية، من أجل التصدي لطائفة من التحديات الماثلة أمام السلام والأمن وممارسة سلطاتها بموجب المواد من 10 إلى 14 من الميثاق. ويمكن أن تكون أهمية هذا الدور بالغة حينما يعجز مجلس الأمن عن الوفاء بمسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

التوصيات

- عقد اجتماعات سنوية للجمعية العامة لطرح تدابير لتسوية أي حالة بالوسائل السلمية متى رأت أن تلك الحالة قد تضر بالرفاهية العامة أو تعكر صفو العلاقات الودية بين الدول.
- عقد مناقشات متعددة التخصصات بشكل أكثر انتظاما لكل لجانها بشأن المسائل الجامعة.

وقد وصلت أعمال بعض المؤسسات المعنية بنزع السلاح إلى طريق مسدود منذ أكثر من عقدين من الزمن، مما يعيق قدرة الدول الأعضاء على إدارة التهديدات القائمة في المجالات التقليدية والجديدة على حد سواء. ولذلك، يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتنشيط أعمال هذه المؤسسات.

التوصيات

- ينبغي للجمعية العامة أن تمارس دورها الرئيسي في المداولات الموضوعية في ميدان نزع السلاح، وفقا لنظامها الداخلي والممارسات المتبعة فيها. وينبغي للجمعية العامة أيضا أن تتفق على معايير لمشاركة أصحاب المصلحة الآخرين في أعمال هيئاتها الفرعية في ميدان نزع السلاح.
- إصلاح آلية نزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، من أجل اضطلاع كل منهما بدوره على أمثل وجه، بما يشمل بناء توافق في الآراء تدريجيا بشأن أولويات نزع السلاح المتغيرة واستعراض التطورات في العلوم والتكنولوجيا وأثرها المحتمل على نزع السلاح والأمن الدولي وتقديم توصيات في هذا الصدد.
- إرساء عملية حكومية دولية لمناقشة سبل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه والنظر في الغرض من عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح وفي توقيتها والأعمال التحضيرية لها.

الارتقاء بعمل لجنة بناء السلام

يمكن أن تعمل لجنة بناء السلام، بتركيزها القوي على المسؤولية الوطنية، بمثابة فضاء تستخدمه الدول الأعضاء لمعالجة المسائل المطروحة فيما بين السلام والتنمية، مثل الصلات بين أوجه عدم المساواة والعنف والنزاع؛ أو أهمية خطة عام 2030 في منع نشوب النزاعات وبناء السلام؛ أو الروابط بين التنمية وتغير المناخ والسلام. وبإمكان اللجنة أن تهيئ فرصا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي وأن تسهم في مساعدة البلدان التي هي في طور إزالة الحالات فيها من جدول أعمال مجلس الأمن. وينبغي أن يتم في إطار استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2025 تفعيل التوصيات الواردة أدناه، والنظر في التعديلات التي يتعين إدخالها على أساليب عمل لجنة بناء السلام وتشكيلها وقدرات الدعم الخاصة بها حتى تتمكن من أداء هذه المهام بفعالية.

التوصيات

- تعزيز دور لجنة بناء السلام بوصفها جهة داعية إلى إجراء مناقشات مواضيعية بشأن مسائل شاملة لعدة ركائز، مع التركيز على طابع الترابط والتعاضد بين السلام والتنمية.
- إنشاء آلية على صعيد اللجنة لتعبئة الدعم السياسي والمالي لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المقترحة في الإجراء 3؛ وإضفاء الطابع الرسمي على علاقة اللجنة بالمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية من أجل مواءمة أدوات التمويل مع الأولويات الوطنية وتمكين اللجنة من الوفاء بولايتها في مجال تعبئة الموارد لأجل بناء السلام.
- إضفاء الطابع الرسمي على مشاركة المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات في اللجنة لإتاحة سبل المشاركة الشاملة والتنسيق والشمول في مداولات اللجنة.
- ينبغي لمجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان كفالة استشارة اللجنة فيما يخص أعمال كل من تلك الأجهزة. وينبغي لمجلس الأمن بصفة خاصة أن يلتمس مشورة اللجنة بصورة أكثر انتظاما بشأن الأبعاد المتعلقة ببناء السلام في ولايات عمليات السلام.

الاستنتاجات

إن الرؤية التي أرسمها في هذه الوثيقة هي رؤية أمل وتفاؤل. وعلى الرغم من المصاعب البالغة التي تكتنف اللحظة الراهنة، أتوقع أن ترقى الدول الأعضاء إلى مستوى التحدي. فقد تناهت إلى أسماع الأمم المتحدة، مرارا وتكرارا خلال 78 عاما مرت على إنشائها، إعلانات عن زوالها الوشيك أو بيانات بأنها أصبحت متجاوزة أكثر فأكثر. ومع ذلك، فإن المنظمة، بتجاوزها الإخفاقات وأوجه القصور، لم تنجح فحسب في أن تظل قائمة الذات، بل إنها تظل المركز العصبي لنظام تعدد الأطراف.

ولكن يجب أن تكون رؤيتنا لحجم المشاكل الماثلة أمامنا رؤية واضحة. ذلك أن موضوع الرهان ليس هو مستقبل الأمم المتحدة، بل مستقبل أممنا ومستقبل البشرية. واحتمال وقوع كارثة مدمرة عالمية، سواء بسبب الأسلحة النووية أو تغير المناخ أو الأمراض أو الحرب أو حتى من جراء الفلتان التكنولوجي، هو احتمال ملموس متزايد. وسيتعين على الدول الأعضاء أن تجد سبلا جديدة للعمل معا على الرغم من انعدام الثقة المتزايد الذي أضحى يعم العلاقات الدولية.

والدول الأعضاء لها دور محوري في الإتيان بهذه الحلول. فهي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الأخذ بالتغييرات اللازمة لتحقيق السلام والأمن ولها من القدرات ما يمكنها أكثر من أي جهة فاعلة أخرى من القيام بذلك. ولكن يجب عليها ألا تعمل بمفردها. ذلك أن حجم التهديدات التي تواجهنا يتطلب الأخذ بنهج شامل للمجتمع بأسره على الصعيد الوطني، وبنهج شامل للإنسانية بأسرها على الصعيد الدولي. والمبدأ الذي ترتكز عليه رؤيتي لتعددية الأطراف المترابطة هو الإدراك بأنه لا يمكن، من الناحية العملية، لأي دولة، بل لا يمكن حتى لأقوى الدول، أن تواجه التهديدات المحدقة بنا حاليا بدون مساعدة من الدول الأخرى.

والأمم المتحدة تؤدي دورا محوريا، يجب أن يظل كذلك، في تعددية الأطراف الجديدة هذه. ففي عالم متصدع تتضارب فيه الخطابات، يتعين على جميع الدول أن تصون مؤسسة واحدة على الأقل يمكن أن تضع جميعها الثقة فيها. ويتمثل دور الأمانة العامة في خدمة جميع الدول الأعضاء في ظل الامتثال التام لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ويجب عليها أن تسعى جاهدة لكسب وصون الثقة فيما تقدمه من حقائق وما تعرضه من تحليلات. وهذا هو أرسخ الأسس التي يمكن الاعتماد عليها للتوصل إلى توافق في الآراء.

ولقد أتاح الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وتقريري عن "خطتنا المشتركة" فرصة تمس الحاجة إليها أمام الدول الأعضاء للانخراط بشفافية في حوار بشأن ما تعتبره مستقبلها المشترك. ويجب أن يقدم مؤتمر القمة المعني بالمستقبل إجابات ملموسة عن السؤال المحوري الذي يطرح على الأعضاء، وهو ما السبيل إلى تعزيز الأطر التعاونية اللازمة لكي نحيد عن طريق الدمار ونسير في طريق الازدهار؟ ورؤيتي في هذا الصدد واضحة، وهي أن هذه الأطر يجب أن تستند إلى التزام يعاد صوغه بالأخذ بحلول متعددة الأطراف قائمة على أساس مبادئ الثقة والتضامن والعالمية. وأنسب وقت للعمل تحقيقا لهذا الغرض هو اللحظة الراهنة، وليس اللحظة التي تكون الانقسامات والتصدعات قد عصفت بنا.

المرفق الأول

المشاورات مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين

أجرت الأمانة العامة مشاورات من خلال ثلاث قنوات رئيسية: الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية؛ والمجتمع المدني؛ ومنظومة الأمم المتحدة.

وعلى إثر اتخاذ القرار المتعلق بطرائق عقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، اتصلت الأمانة العامة بجميع الدول الأعضاء وأكثر من 50 منظمة إقليمية لالتماس آرائها وتوصياتها. وقد قدمت فرديا ثلاث وثلاثون دولة عضوا من جميع المجموعات الإقليمية، إلى جانب ثلاث مجموعات من الدول الأعضاء وعشر منظمات إقليمية ومنظمات أخرى، إسهامات خطية بهذا الصدد. والإسهامات متاحة على الموقع الشبكي[44] (على أساس اختيار عدم النشر). وقد وافقت ثلاثون دولة عضوا على نشر مساهماتها على الموقع الشبكي.

وأجرت الأمانة العامة أيضا مشاورات بالحضور الشخصي مع الدول الأعضاء على مستوى الممثلين الدائمين من خلال كل مجموعة من المجموعات الإقليمية الخمس. وعلاوة على ذلك، عقدت الجهتان المشتركتان في القيادة ثلاث جلسات تشاور مواضيعية على مستوى الخبراء مع الدول الأعضاء بشأن العناصر الرئيسية لخطة جديدة للسلام: الحد من المخاطر الاستراتيجية والتهديدات عبر الوطنية؛ وتحدي العنف والنزاع؛ والشمول والمشاركة. واستكمل ذلك بسلسلة من أنشطة التواصل على الصعيدين الثنائي والجماعي نظمت مع الدول الأعضاء في إطار غير رسمي، وباجتماعات غير رسمية عقدتها الدول الأعضاء أو المنظمات غير الحكومية بشأن مواضيع محددة ذات صلة بالخطة الجديدة للسلام.

ووجهت الأمانة العامة نداء مفتوحا إلى المجتمع المدني للمساهمة في الخطة الجديدة للسلام. وورد ما يقرب من 100 إسهام، بما في ذلك إسهامات من أكثر من 80 منظمة، ومن أكاديميين وأفراد مرموقين. وعقدت الأمم المتحدة عدة جلسات تشاور مركزة مع جهات فاعلة مختلفة في المجتمع المدني العالمي واصلت تقديم تقارير خطية وإسهامات على سبيل المتابعة، وتواصلت مع العلماء والمفكرين في بلدان الجنوب. وعقدت أيضا اجتماعات واسعة النطاق مع الجهات الفاعلة الشعبية كجزء من التحالف العالمي للشباب والسلام والأمن وعدة شبكات تعمل في مجال المرأة والسلام والأمن. وأجرت الأمانة العامة أيضا مشاورات مع شبكات دينية وتقليدية تمثل العديد من القادة الدينيين وقادة الشعوب الأصلية.

وبالإضافة إلى التشاور المكثف على صعيد كل من الإدارتين المشتركتين في القيادة ومع الوجود الميداني بشتى أشكاله، عقد الفريق المشترك بين الإدارات بشأن خطة جديدة للسلام أكثر من اثنتي عشرة جلسة تشاور مواضيعية مع كيانات الأمم المتحدة، شارك فيها أكثر من 200 مشارك من الأفراد من شتى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بشأن مواضيع مثل مشاركة المرأة، وإشراك الشباب، والقضايا الإنسانية، ونزع السلاح، وحقوق الإنسان، وخطاب الكراهية، والإرهاب والجريمة المنظمة، والتبصر الاستراتيجي، والتكنولوجيات الجديدة. ودعا الفريق المشترك بين الإدارات أيضا كيانات الأمم المتحدة إلى أن تقدم رسميا إسهامات لأجل نشرها على الموقع الشبكي للخطة الجديدة للسلام إلى جانب السبل الأخرى المتاحة لعرض المساهمات الخطية لأجل الاستخدام الداخلي للأمم المتحدة.

المرفق الثاني

أثر الخطة الجديدة للسلام على أهداف التنمية المستدامة

1 القضاء على الفقر

اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل منع نشوب النزاعات والسعي إلى إيجاد حلول سلمية أمر بالغ الأهمية في سبيل القضاء على الفقر المدقع. واتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني للحد من جميع أشكال العنف لا غنى عنه أيضا لإحراز التقدم في تحقيق هذا الهدف.

2 القضاء التام على الجوع

يمكن أن يتفاقم الجوع وانعدام الأمن الغذائي بشدة في السياقات المتأثرة بالنزاع أو بغير ذلك من أشكال العنف المنظم، لا سيما حينما تتزامن هذه السياقات مع التشريد، ولكنهما يمكن أن يكونا أيضا محركين رئيسيين للعنف والنزاع في حد ذاتهما. واعتبارا لطبيعة سلاسل التوريد العالمية، يمكن أن تكون للنزاع الدائر في بلد ما آثار نظمية على الأمن الغذائي في أماكن أخرى. ومن شأن العمل على منع النزاعات بصورة فعالة والحد من العنف أن يسهم في تسريع وتيرة التقدم نحو القضاء على الجوع.

3 الصحة الجيدة والرفاه

تتفاقم المخاطر المحدقة بالصحة والرفاه، ولا سيما صحة الأم والطفل، تفاقما كبيرا في البيئات المتأثرة بالنزاع وبغير ذلك من أشكال العنف المنظم. والنزاع والعنف لهما أيضا آثار سلبية كبيرة على الصحة العقلية. وقد ولدت التطورات التكنولوجية تهديدات جديدة متصلة بالتكنولوجيا الأحيائية يمكن أن تحدث آثارا كبيرة على الأمن الصحي. ومن شأن اتخاذ إجراءات حازمة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها، والحد من العنف، وتحسين مستوى التأهب العالمي للتصدي للمخاطر الأحيائية أن تترتب عليه آثار صحية ملموسة.

4 التعليم الجيد

تؤدي النزاعات وغير ذلك من أشكال العنف المنظم، بدءا بالتمييز الجنساني ووصولا إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى إعاقة سبل الحصول على التعليم الجيد. ويصدق ذلك على وجه الخصوص في سياقات النزاع التي يزيد في ظلها تفاقم أوجه الضعف الهيكلي أمام العنف. والتصدي لجميع أشكال العنف، سواء في سياقات النزاع أو خارجها، أمر بالغ الأهمية لضمان توفير التعليم الجيد للجميع.

5 المساواة بين الجنسين

تسهم الإجراءات الحاسمة المقترحة في هذا الموجز السياساتي، ولا سيما ما يتعلق منها بالمرأة والسلام والأمن وخفض التكلفة البشرية للأسلحة، في الارتقاء بالغايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين للهدف 5 في وقت توجد فيه مقاومة كبيرة لهذه الخطة. غير أن الدفع في اتجاه التعجيل بالوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع المجالات على الصعيد العالمي يظل شرطا لا غنى عنه للحفاظ على الزخم المشهود بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وبشأن السلام المستدام في نهاية المطاف.

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

تتفاقم تحديات الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي في سياقات النزاع وحالات التشريد، وفي السياقات المتأثرة ببعض أشكال العنف المنظم. وعندما تنضاف آثار أزمة المناخ إلى هذا المزيج، يمكن أن تؤدي ندرة المياه إلى تفاقم خطر النزاع والعنف. والنساء والفتيات هن اللاتي يتحملن العبء الأكبر الناتج عن ذلك في معظم الحالات، حيث يضطررن إلى قطع مسافات أطول لجلب المياه، مما يعرضهن لعوامل خطر مضاعفة.

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

إن تحقيق التحول في مجال الطاقة على نحو عادل له أهمية حاسمة في وفاء البلدان بالتزاماتها المتعلقة بتغير المناخ. ولذلك أيضا تداعيات هامة على التماسك الاجتماعي والميثاق الاجتماعي. لذا فإن التصدي لأسباب الانقسام ودوافع النزاع الكامنة هو أساس هام لتحقيق التحول في مجال الطاقة على نحو عادل بما يكفل عدم ترك أحد خلف الركب.

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

يمكن أن تكون البطالة والعمالة الناقصة ونقص الفرص الاقتصادية من بين الأسباب الجذرية للاضطرابات والعنف، بل حتى التطرف العنيف. لذا فإن التصدي لنقص الفرص الاقتصادية وأوجه عدم المساواة المرتبطة به أمر أساسي لمنع العنف والنزاع. وعلاوة على ذلك، تدعو المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة إلى أقل تحويل لموارد العالم الاقتصادية والإنسانية إلى التسليح، ومع ذلك تظل النفقات العسكرية في تزايد مستمر. وقد أظهرت دراسات أجرتها الأمم المتحدة أن الإنفاق العسكري المفرط يمكن أن يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام وعلى الاستثمار الرأسمالي.

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

للتكنولوجيات الجديدة القدرة على تغيير طبيعة النزاعات والحروب. وتشكل قدرة الجهات غير الحكومية، بما في ذلك الجماعات الإرهابية، على الحصول عليها بسهولة تهديدا كبيرا. وثمة حاجة في عدد من المجالات إلى وضع أطر للحوكمة يراد بها تقليل الأضرار التي تشكلها هذه التكنولوجيات إلى أدنى حد، مع إتاحة سبل الاستفادة من فوائدها في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع.

10 الحد من أوجه عدم المساواة

تؤدي النزاعات إلى تفاقم أنماط العنف والتمييز وعدم المساواة بين الجنسين القائمة قبل النزاعات. وعندما يقترن عدم المساواة مع تفاوت بين الجماعات في سبل الوصول والفرص المتاحة لها، تنشأ عن ذلك نزاعات في معظم الحالات، بينما ترتبط أوجه عدم المساواة الأخرى، مثلا بين الأغنياء والفقراء داخل المجتمع، ارتباطا وثيقا بأشكال أخرى من العنف. وتشكل أوجه التفاوت والإجحاف القائمة فيما بين الدول وداخلها والعقبات الهيكلية التي تديم أوجه عدم المساواة تلك حاجزا أمام السلام وعائقا أمام التنمية وحقوق الإنسان.

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

من شأن وقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر أن يجعل عيش المجتمعات المحلية في العديد من المدن أكثر أمنا، ويمكن أن يسهم ذلك بدوره في إحراز التقدم في ضمان استفادة الجميع من مساكن وخدمات أساسية ونظم نقل ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة. ويمكن أن يؤدي منع نشوب النزاعات وغيرها من أشكال العنف المنظم إلى فتح فضاء أوسع للتخطيط للمستوطنات البشرية وإدارتها على أساس المشاركة والتكامل والاستدامة في جميع البلدان، وإلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي في العالم. وفي حالات النزاع، يتضرر المدنيون في المناطق الحضرية بشكل خاص بآثار الأسلحة المتفجرة التي يجب التصدي لها من أجل ضمان الأمن لهم.

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

تؤدي أنماط الاستهلاك غير المستدامة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والتدهور البيئي. ويمكن أن تشكل النزاعات وغيرها من أشكال العنف المنظم عقبات كأداء أمام تنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية واستخدامها بكفاءة والحيلولة دون تكبد خسائر ما بعد الحصاد. وتخفيض الإنفاق العسكري إجراء يتسم بالاتساق مع استهلاك مواردنا المحدودة والحفاظ عليها بروح من المسؤولية.

13 العمل المناخي

يمكن أن يوفر العمل المناخي سبلا لبناء سلام شامل للجميع وفعال. ومن شأن عدم التصدي وجها لوجه للتحديات التي يشكلها تغير المناخ وآثاره على أكثر الفئات ضعفا في العالم، بتوفير الدعم لذلك عن طريق التمويل المناخي الكافي، أن يؤدي إلى آثار غير مباشرة مدمرة، بما في ذلك الآثار على جهود منع النزاعات وبناء السلام.

14 الحياة تحت الماء

يمكن أن تعوق النزاعات المسلحة الجهود الرامية إلى إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وحمايتها على نحو مستدام، وإلى تنظيم الصيد وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة. ويمكن أن تؤدي المنازعات بشأن المناطق الاقتصادية الخالصة ومصائد الأسماك إلى تفاقم الانقسامات أو النزاعات القائمة إذا عولجت بشكل سيء.

15 الحياة في البر

يمكن أن يؤدي فقدان التنوع البيولوجي والتصحر إلى آثار غير مباشرة خطيرة على الحصول على الموارد الطبيعية وسبل العيش وتحقيق التماسك الاجتماعي، وهي آثار يمكن أن تؤدي التفاعلات فيما بينها إلى اشتعال فتيل العنف. وتلوث الأراضي – سواء بسبب الألغام الأرضية أو الذخائر العنقودية أو غير ذلك من الذخائر غير المنفجرة – يؤدي إلى تدهور الأمن البشري. ويمكن أن يضع النزاع وغيره من أشكال العنف المنظم عقبة كأداء أمام البلدان والمناطق المتأثرة تحول دون إيلاء الأولوية لحفظ النظم الإيكولوجية واستعادتها واستخدامها المستدام.

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

يجب العمل أولا، في سبيل تهيئة مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع، على القضاء على العنف والحد من الأسلحة والذخائر غير المشروعة. فقد التزمت الدول الأعضاء، في إطار الهدف 16، بالحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف ومعدلات الوفيات الناشئة عنها. ذلك أن العنف الذي ترتكبه الجماعات الإجرامية المنظمة أو العصابات أو الإرهابيون أو المتطرفون العنيفون، حتى خارج بيئات النزاعات، يهدد الأرواح وسبل العيش في جميع أنحاء العالم. وتوافر الأسلحة الصغيرة والذخائر على نطاق واسع يجعل هذا العنف ممكنا، ويسهم في انعدام الأمن ويعوق التنمية المستدامة.

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

لا يزال الهدف 17 – تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية – المقياس المعتمد: فهو يحدد إجراءات قابلة للقياس لتصحيح الاختلالات على المستوى العالمي، انطلاقا من التجارة العادلة وعمليات نقل التكنولوجيا، ووصولا إلى تخفيف عبء الديون وتعزيز مستوى المساعدة الإنمائية. ومدى هذا الهدف، إلى جانب خطة عام 2030 عموما، يتجاوز إشعاعه التنمية المستدامة، ويزودنا بمخطط لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بشكل شامل.

الحواشي

1 الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، الفقرة 1.

2 Nan Tian and others, "Trends in world military expenditure, 2022", SIPRI Fact Sheet, April 2023.

3 Kristalina Georgieva, "Confronting fragmentation where it matters most: trade, debt, and climate action", IMF blog, 16 January 2023.

4 تقرير الأمين العام عن حالة السلام والأمن في العالم (A/74/786).

5 Peace Research Institute Oslo, "New figures show conflict-related deaths at 28-year high, largely due to Ethiopia and Ukraine wars", 7 June 2023.

6 Uppsala University, "Armed conflict by type, 1946–2021", Uppsala Conflict Data Programme database. يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط: https://ucdp.uu.se/downloads/charts/graphs/png_22/armedconf_by_type.png.

7 Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "Global trends 2022", 2022.

8 United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Global Study on Homicide 2023 (يصدر قريبا).

9 UNODC and United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women), "Gender-related killings of women and girls (femicide/feminicide): global estimates of gender-related killings of women and girls in the private sphere in 2021 – improving data to improve responses", 2022.

10 منظمة الصحة العالمية وآخرون، تقرير الحالة العالمية بشأن منع العنف ضد الأطفال لعام 2020 (جنيف، منظمة الصحة العالمية، 2020).

11 الأمم المتحدة، "خطتنا المشتركة الموجز السياساتي 8: سلامة المعلومات على المنصات الرقمية"، حزيران/يونيه 2023.

12 The Sustainable Development Goals Report 2022 (United Nations publication, 2022).

13 World Social Report 2020: Inequality in a Rapidly Changing World (United Nations publication, 2022).

14 World Bank and United Nations, Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict (Washington, D.C., World Bank, 2018).

15

16 United Nations, "The highest aspiration: a call to action for human rights", 2020

17 انظر https://disarmament.unoda.org/cbms/repository-of-military-confidence-building-measures/.

18 Barbara Walter, Lise Morje Howard and Virginia Page Fortna, "The extraordinary relationship between peacekeeping and peace", British Journal of Political Science, vol. 51, No. 4 (October 2021).

19 انظر https://disarmament.unoda.org/convarms/milex/.

20 انظر https://disarmament.unoda.org/convarms/register/.

21 United Nations, "Trust in public institutions: trends and implications for economic security", Decade of Action Policy Brief, No. 108, June 2021.

22 Human Development Report 2019: Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today – Inequalities in Human Development in the 21st Century (United Nations publication, 2019).

23 المرجع نفسه.

24 قرار الجمعية العامة 55/2

25 انظر https://sdgs.un.org/goals/goal 17

26 انظر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (انظر A/AC.237/18 (Part II)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول).

27 يقع التضامن في صلب الالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي للاجئين، على النحو الذي كررت تأكيده اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مقررها رقم 52 (د-39) بشأن التضامن الدولي وحماية اللاجئين (انظر A/43/12/Add.1، الفصل الثالث - جيم). ويشدد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة على التضامن بوصفه مبدأ أساسيا (انظر قرار الجمعية العامة 195/73، المرفق).

28 انظر https://sdgs.un.org/goals/goal 17.

29 انظر https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/upr-main

30 World Bank and United Nations, Pathways for Peace.

31 انظر https://sdgs.un.org/goals/goal 16.

32 الأمم المتحدة، "خطتنا المشتركة: الموجز السياساتي 3: مشاركة الشباب بكيفية مجدية في عمليات وضع السياسات واتخاذ القرارات"، نيسان/أبريل 2023.

33 Organisation for Economic Co-operation and Development, States of Fragility 2022 (Paris, 2022).

34 الأمم المتحدة، "خطتنا المشتركة الموجز السياساتي 6: إصلاح الهيكل المالي الدولي"، أيار/مايو 2023.

35 الأمم المتحدة، "أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان"، 2020.

36 بناء على الإحالة الواردة في قرار الجمعية العامة 305/76.

37 الأمم المتحدة، "الموجز السياساتي 6 بشأن خطتنا المشتركة: إصلاح الهيكل المالي الدولي"، أيار/مايو 2023.

38 www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2015/01/beijing-declaration.

39 انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/2021/09/un_2.0_-_quintet_of_change.pdf.

40 https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/our-common-agenda-policy-brief-outer-space-ar.pdf.

41 الأمم المتحدة، "الموجز السياساتي 5 بشأن خطتنا المشتركة: إبرام اتفاق رقمي عالمي من أجل مستقبل رقمي مفتوح وحُرّ وآمن للجميع"، أيار/مايو 2023.

42 استحداث الأسلحة البيولوجية واستخدامها محظور بالفعل بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

43 من الأمثلة على ذلك حملات المعلومات المضللة، أو رفض إتاحة المعارف أو اللقاحات أو العلاجات الدوائية، أو عدم توفير الموارد الكافية للبحوث المتعلقة بالأمراض التي تؤثر في الغالب على بلدان الجنوب، أو حماية الملكية الفكرية على حساب الأرواح البشرية، أو ممارسات القطاع الخاص الاستغلالية في تعميم اللقاحات والأدوية في البلدان النامية.

44 https://dppa.un.org/en/new-agenda-for-peace.